مقابلة مع فخامة الرئيس اسياس افورقى

توطئة

أجرى الموقع الاليكتروني للمركز الارتري للدراسات الإستراتيجية مقابلة معمقة مع فخامة الرئيس اسياس افورقي وذلك بمناسبة احتفال الشعب الاريتري في 24 مايو المقبل بالعيد العشرين لانتزاعه لحريته من الاستعمار الأثيوبي. ولقد تناول رئيس الدولة في هذه المقابلة وبصورة تحليلية الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الوطني سلط فخامته الأضواء على الانجازات التي تم تحقيقها في جميع الميادين السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنية التحتية والمؤسساتية والعدالة الاجتماعية، شارحا دور الشعب الفعال في تنفيذ كل هذه المشاريع متحديا كل العوائق التي توضع أمامه من طرف القوى المناوئة للحيلولة دون تطور ونمو البلاد .

وقدم الرئيس اسياس افورقي عرضا شاملا للدور السياسي والدبلوماسي الذي نهضت به ارتريا لإحلال السلام والاستقرار في الصومال والسودان وأثيوبيا وجيبوتي واليمن...الخ موضحا الصراعات التي تفتعلها القوى الأجنبية في المنطقة خدمة لمصالحها الخاصة على أنقاض مصالح دول المنطقة، منوها في ذات الآن إلى قرار مجلس الأمن رقم 1907 الجائر الذي يفتقر لأي مبرر سياسي وقانوني والذي أملته رغبة الإدارة الأمريكية لمعاقبة ارتريا للدور الايجابي الذي تلعبه في هذه المنطقة .

وأخيرا وليس آخر، قال الرئيس اسياس افورقي في سياق تحليله للوضع الدولي ان اقتصاد المضاربة والكازينو مآله الانهيار، وان قوى دولية جديدة وقوانين حديثة توجدان في قيد البروز، مشيرا إلى ان الاقتصاد القائم على ثلاثية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك مرشح ليعم في إطار السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية .

اسمرا: ديسمبر 2010 .

س: فخامة الرئيس في الرابع والعشرين من مايو القادم سيحتفل الشعب الارتري بالعيد العشرين لاستقلاله من نير المستعمر الاثيوبي. والسؤال هو ماذا كانت ابرز تحديات بناء الدولة على كل الصعد وما هي ابرز الانجازات؟

جـ: الاجابة على هذا السؤال قد تحتاج الى ثلاث أو اربع ساعات حتى يمكن اعطاء صورة متكاملةٍ عن التحديات أو الانجازات. لقد كانت اهم التحديات في الجانب الهيكلي. انني دائما اقول الجانب الهيكلي وقد لا اكون مصيباً في اختيار المصطلح الصحيح الذي يتناسب مع الواقع الذي نحن بصدد الحديث عنه. البناء السياسي الذي وضعنا لبناته أبان فترة الكفاح المسلح هو الأساس لكل شئ. فالبناء السياسي الذي اتحدث عنه كان موجوداً بشكل غير مجسد عمليا. فعملية بناء امة لها شقان ويمكن تسمية الشقين بلغة الكمبيوتر بالسوفت وير والهاردوير أي البرمجيات والعتاد. البرمجيات أي السوفت وير ظل موجوداً بينما الهاردوير أي العتاد لم يكن موجوداً. عندما بدأنا كانت البلاد مدمرة تماماً. وانت اذا اردت بناء امة لا بد من وجود بنية تحتية، من طرق وموانئ ومطارات وخدمات اجتماعية من مستشفيات ومدارس واتصالات وكهرباء ومياه نقية كل هذا الاشياء كانت غير موجودة، بحيث نستطيع القول اننا بدانا من تحت الصفر. اذا كنت تريد بناء امة بكل المواصفات لا بد من توفر الامكانيات. نحن نمتلك الارادة ونملك قوة الشعب والمجتمع. ومع ذلك كان الهارد وير بالنسبة لنا في مسيرة بناء الامة بمثابة تحدي في اعتقادي. الجانب النفسي والسياسي والاجتماعي والثقافي كان متوفراً ولنا رصيد كافي .

استطعنا ان نحقق ماحققناه من انجازات في البنية التحتية أو بناء دولة او امة من خلال الرصيد الذي كان يفتقد الى الامكانيات المادية. ورغم التجارب المكتسبة في فترة الكفاح المسلح الا ان القدرات المؤسسية أيضاً كانت واحدة من التحديات التي واجهتنا. هذه هي التحديات بشكل عام ويمكن النظر اليها بالمقارنة من خلال ما حقق من انجازات خلال العشرين عاماً الماضية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هو المعيار الذي تقاس به الانجازات؟ هل تقاس الانجازات بشكل عاطفي؟ هل تحكم على الامور كما تشاء؟ هل تقول اني انجزت وانجزت وتتحدث كما يحلو لك؟ هناك معايير كثيرة. يمكن النظر الى بلدان كمثلنا في افريقيا. يمكن النظر الى البلدان المتطورة أو بلدان تجاوزت الكثير من التحديات عبر انشاء مؤسسات ونظام أو بنية تحتية للنظام. انني أقول نحن لا نتباهى بما انجزنا خلال عشرين عاماً، لان ما انجزناه خلال العقدين المنصرمين قد لا يلبي طموحات الشعب الارتري الذي ضحى من اجل بناء امة. لكن بالمعيار الافريقي الاسيوي ،الشرق اوسطي وحتى بالمعيار الاروبي، نستطيع القول انه ليس هناك مجال للمقارنة لقد حققنا الكثير بامكانيات متواضعة وبارادة قوية. لكن بالمعيار الارتري كم في المائة حققنا من الطموح الارتري؟ اننا حققنا 1% فقط. قد تذهل عندما اقول لك اننا حققنا 1% من طموحاتنا لكن نعتبر هذا انجاز عظيم بالمقارنة بالانجازات في المناطق الاخرى. المفارقات موجودة لكن الناس يفهموها كما يريدون، ولكني أفهم التحديات والانجازات بهذا الشكل الذي ذكرته.

سـ: كان ذلك حول التحديات والانجازات الان ننتقل الى موضوع آخر فخامة الرئيس. كيف تقيم تجربة الأقاليم الارترية الستة ودور المواطن في صناعة مصير وبناء وطنه؟

جـ: هذا طبعاً جزء من التحدي. ان بناء امة ينطوي على ابعاد اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية هذا أولا قبل كل شيئ اذا كان هناك شيء اسمه سياسة. في اي بلد وفي اي مجتمع وفي اي امة الاخفاقات تحدث نتيجة عدم تقدير الواقع لاي مجتمع. بالنسبة لنا البرامج التنموية يجب ان تكون متكافئة. ميزانيات الدولة يجب ان تتوزع بمعايير تعطي المهمشين اكثر مما تعطي المستفيدين من ظروف معينة. مثلا هناك مدن وهناك اناس يعيشون في الريف. ازالة الفوارق الموجودة في المستوى المعيشي بين من يعيشون في الريف النائي والمدن يحتاج الى خطة تنموية. هذا الخطة التنموية يجب ان تاخذ في الاعتبار مستوى التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات. أي دولة وأي حكومة واي نظام سياسي يجب ان ياخذ في الاعتبار الاطراف المهمشة والاطراف المحرومة لأسباب تاريخية وانسانية مقصودة حدثت، ويعمل على تضييق هذه الفوارق سواء بين الريف والمدن او بين من كانوا مستفيدين ومن كانوا مهمشين. وفق هذا المنظار اذا نظرنا الى الاقاليم الستة فان كل اقليم له ظروف خاصة به.

الاقليم الاوسط مثلا بما فيه اسمرا كعاصمة للبلاد، نستطيع القول بان كل الامور فيه ميسرة نسبياً مقارنة بالاقاليم الاخرى. في هذه الحال هل الحكومة تضع برامج لتنمية اسمرا أم للمواقع النائية؟ أو تعطي الاعتبار للمواطنين للمحرومين وتوفر لهم سبل العيش مثلهم مثل المواطنين الذين يعيشون في العاصمة. بمعنى ان تعطى لهم الفرصة للحصول على خدمات المواصلات والخدمات الاجتماعية الأخرى من مدارس ومراكز صحية ومياه شرب نقية وكهرباء ومواصلات. ان الحديث عن التحدي لا يعني النقص في الامكانات المادية لتشييد مشاريع التنمية بل يعني توزيع الموارد على مراحل لخلق فرص للمواطنين . لانه من حق المواطن ان يحظى بالفرص. وحتى تتوفر له هذه الفرص ينبغي ان تكون هناك اعتبارات لواقع كل مواطن. وهذا طبعاً يدرج ضمن أولويات الاقاليم . هناك اقاليم متأخرة واخرى متقدمة تتوفر لها كل الظروف الملائمة للتنمية، بينما لا تتوفر هذه الظروف في الاقاليم الاخرى . هذا جزء من التحدي. اذا كانت هناك مؤسسات دولة او حكومة تتجاهل هذا الواقع وتنمي مناطق بعينها وتكرس كل الامكانيات في مواقع محددة فان مثل هذه التنمية لا معنى لها. بالنسبة لنا كانت اولوياتنا خلال العشرين عاماً الماضية توزيع الامكانات والموارد المتوفرة لتضييق الهوة وتقليص الفوارق بين الفئات الاجتماعية المختلفة سواء كانت أقاليم او مواقع جغرافية داخل الاقاليم. حقيقة في اعتقادي هذه هي التحديات الرئيسية للمجتمعات النامية او المجتمعات غير المتطورة في افريقيا او غيرها. فاذا لم تعالج هذه الامور لن يكون هناك استقرار، ولن تكون هناك تنمية في اي بلد كان. هذا الجانب الذي تحدثت عنه كان من بين التحديات التي واجهتنا، ولكن وبحكم أننا كنا نملك رصيداً وكانت توجهاتنا وقناعتنا السياسية صائبة، لم نرتكب الاخطاء. بمعنى اننا سرنا في الاتجاه الصحيح رغم اننا قد لا نكون حققنا الكثير من الانجازات .

س: هذه الحديث يقودنا فخامة الرئيس الى فهم او مفهومارتريا للعملية الديموقراطية. فهل حددت لنا ملامح ذلك الفهم والمفهوم؟

جـ: 1. الديموقراطية هي وسيلة في نهاية المطاف، وانها ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق المواطنة الحقيقية. لكي يحصل اي موطن على كل حقوقه يجب ان تكون هناك فرص متوفرة. الديموقراطية ليست وسيلة لايجاد ممثلين لبلد من خلال الصناديق. فالمعلوم ان مراحل التطور للمجتمعات تحتاج الى معالجات جادة حتى تكون هناك مشاركة حقيقية للمواطنين. يجب ان تكون مشاركة حقيقية من قبل المواطنين في القضايا التي تعنيهم، سواء كانت قضايا اليومية أو الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية. وعليه ينبغي توفير كل الفرص. البعد الآخر في هذه المسألة هو العمل المؤسساتيي. يجب ان تكون هناك مؤسسات لتمثيل المواطنين تأكيداً للمشاركة. هذه المشاركة بمعيارنا نحن هي ديموقراطية حقيقية للمواطنين من خلال خلق فرص للموطنين. اذا كانت الفرص متاحة لفئة محدودة او اقلية في المجتمع، هذه الاقلية لها القدرة في ارسال ابنائها الى الجامعات والمدارس بينما الاقلبية لا تستطيع أن تحظى بهذه الفرصة لانها تفتقر الى الامكانات. عندما تقوم بتجميع هولاء جميعاً سواء الذين توفرت لهم الامكانات او الذين لم يتوفر لهم شيئ وتطلب منهم أن يصوتوا في صناديق الاقتراع على قدم المساواة، هذه ليست ديموقراطية حقيقية. الديموقراطية الحقيقية هي تطور سياسي اجتماعي اقتصادي ثقافي للمجتمعات ويؤمن للموطنين، كل المواطنين حقوقهم. البلد يصبح بلد مرتكزا على قاعدة المواطنة التي تؤمن وتكفل عملية تتكافئ الفرص التي من خلالها يدلي المواطن بلكلمته في حياته اليومية. وان ارساء هذه الاسس يحتاج الى مجهود في اي مجتمع. فبالنسبة لنا يمكن القول بان التحديات السياسية والتدخلات الخارجية لخلق فتنة بكافة الأشكال شكلت تحديا حال دون تمكننا من تحقيق ما نطمح اليه. لقد استخدمت الاساليب المختلفة حتى لا يتقدم البلد سياسياً ويبني مؤسساته خلال العشرين سنة الماضية .

اذا تأملنا المراحل التاريخية ما بعد التحرير، سنلاحظ بان مسيرتنا اعترضتها عدة عوائق بما فيها المشاكل الحدودية وغيرها من المشاكل المفتعلة كان لها الاثر في تعطيل التطور السياسي لهذا البلد. ورغم ذلك اننا نجحنا في تخطي تلك العقبات. ولدينا قناعة راسخة بان الوعي والالتزام والاصرار سوف يؤدي في خاتمة المطاف الى خلق مناخ للمشاركة الحقيقية. هذا المشاركة قد تكون لها مسميات كثيرة، قد يطلق عليها البعض العملية الديموقراطية وقد يعرفها البعض الآخر بعملية تمثيلية فعلية، وما الى آخره. نحن نعتقد وبما نملكه من رصيد سياسي للكفاح وما نحمله من طموحات للارتقاء الى مستوى نبني فيه مؤسسات ومناخ سياسي للمشاركة، سنصل الى اهدافنا. هذه المسألة قد تحقق عبر اجيال في بعض الاحيان ولكن التعجيل في الأمر مسألة أساسية، لانه كل ما تمكنت من تجاوز تحديات سياسية، كل ما كان وضعك افضل لتنمية البلد وخلق مستوى معيشي للناس وفق الطموحات المطلوبة. لكن كل شيئ لا يحقق ذاتياً بشكل سلس. هناك عدة عوامل لا بد من اخذها في الاعتبار. لا بد من وجود ارادة وهناك عوامل موضوعية ينبغي اخذها في الاعتبار أيضا. وكما اسلفت هناك التدخلات الخارجية والعراقيل التي توضع امامك. واذا نظرنا الى تجربة الـ 20 عاما الماضية كانت حافلة بالتدخلات والعراقيل التي وضعت لاضعاف هذا الشعب وعدم تمكينه من النهوض وتكوين مؤسساته والعمل في مناخ حر. كان ذلك جزءاً من التحديات الكبرى خلال الـ 20 سنة، وفي المستقبل أيضا سيكون هذا التحدي موجوداً، لكن الاصرار والارادة سيتغلبان على كل هذه التحديات.

س: في هذا السياق فخامة الرئيس لدي سؤال أخر. هناك فهم مغلوط لساوا وكانها معسكر تدريب عسكري. والحقيقة هي انها مدرسة بناء المواطن المعتمد على ذاته بحيث يكون امتداداً للقيم الانسانية والثورية التي ذكرتها والتي ولدت ونضجت في خضم حرب التحرير. وسؤالنا هو كيف تقيم هذه التجربة الارترية الفريدة؟

ج: والله انا أقول ليست تجربة ارترية فريدة. نحن لم نخترع شيئاً جديداً. عندما اتينا بفكرة ساوا لم تكن اختراعاً لاي انسان. هي استمرارية لتجربة الثورة . اذا نظرنا الى تجربة الثورة من قبل الكفاح المسلح كان هذا الشئ موجوداً. كان الكفاح المسلح بمثابة الية الصهر ان صح التعبير. جاء الارتريون من مختلف مناطق ارتريا وتقاطروا الى الكفاح المسلح. وكما يقال باللغة الانجليزية كان الكفاح المسلح الـ melting point اي نقطة الصهر. الشباب الارتريون من كل الفئات الارترية ومن كل الاعمار بدأوا يلتحقون بالثورة المسلحة، ولم يكن الكفاح المسلح نزهة ، بل كانت هناك تجارب تعتبر صعبة بعض الأحيان. على سبيل المثال الخلافات الاقليمية وغيرها استطاع المناضلون ان يتجاوزوها ويحرروا بلادهم .

ان تحرير ارتريا لم يكن بالاسلوب الذي اتبع في الدول الافريقية او الدول الاخرى التي تدعي انها حررت نفسها من الاستعمار، بل من خلال عملية سياسية انصهر فيها كل المواطنين الارتريين- قد يكون هناك تفاوت- ولكن بشكل عام كل الارتريين انصهروا في الكفاح لتحرير هذا البلد، وهذا يعتبر رصيد يجب ان يتطور. عندما تم تحرير البلاد في عام 1991، طرح السؤال التالي نفسه علينا، هل تتوقف هذه العملية عند استقلال ارتريا ام تستمر كعملية ثقافية اجتماعية سياسية لبناء امة؟ من هنا جاءت فكرة ساوا. ولذا فان ساوا لا تعدو ان تكون استمرارا لذلك الواقع. ففي ساوا ياتي هذا من عصب والثاني من قرورة وثالث من تسني وآخرين من اسمرا وصنعفي وعدي خالا يجتمعوا سوياً ويتعرفوا على بعضهم البعض. هولاء هم شباب ليسوا من جيل الثورة ولم يحملوا السلاح من قبل. ولم تكن لهم تجارب سياسية وثقافية واجتماعية ويعيشون في مناخ مختلف عن المناخ الذي كان سائداً ابان فترة الكفاح المسلح . اذن العملية يجب ان تكون مستدامة ، والاستدامة في اي عملية سياسية تحتاج الى وجود تواصل في مسالة بناء الامة. دون الاستمرارية لا يمكن تصور بناء امة. وعليه فإن ساوا كما ذكرت ليست اختراعا جديدا. انا وانت وغيرنا مررنا بتجربة وعرفنا بعضنا خلال الثورة ولم نكن نعرف بعضنا البعض من قبل. عملنا سويا لتحرير هذا البلد في خندق واحد وقدمنا ارواحنا وضحينا سوياً. وفي النهاية وبوعي متطور اصبحنا نعتقد اننا جسم واحد لامة واحدة. هذه التجربة يجب ان تكون متواصلة. لم تأت فكرة ساوا لاننا نتوقع حروباً او غيرها من مشاكل بل جاءت كاستمرار للعملية السياسية التي بنيت عليها ارتريا من خلال الكفاح المسلح. ومن ينكر هذه الحقيقة بامكانه ان يقول ما يشاء عن ساوا، اما نحن فنقول له ان ساوا تمثل وتجسد عملية مستمرة ومستدامة في بناء الامة على مدار الاجيال المتعاقبة ، مهما كانت التحديات ومهما كانت التفسيرات . خلاصة القول أن ساوا لم تكن ابتكارا أو ظاهرة غريبة على الجسم الارتري .

سـ: فخامة الرئيس مر عام كامل بالتمام والكمال على القرار 1907 الجائر الذي اتخذه مجلس الامن الدولي في 23 ديسمبر 2009 . فما هي دوافع ذلك القرار وعواقبه؟ وكيف تتعامل معه اسمرا؟

جـ: أولا ان القرار مرفوض جملة وتفصيلا. فهو مرفوض من جوانبه القانونية والسياسية. اذا رجعنا الى نفس السرد المرتبط باوضاع الصومال والمشكلة الحدودية المفتعلة بين ارتريا وجيبوتي وقضية الحدود الارترية الاثيوبية ومشاكل السودان ، نحن لا يمكن ان ننظر الى الامور بجزئياتها باعتبار الواقع المعاش، فهى محكمة الترابط والتداخل. لم يكن هناك اي مبرر قانوني لاتخاذ هذا القرار أولاً باعتبار ان مجلس الامن اذا كان ينهض بدوره في احقاق الحق والوقوف مع القانون ، كان من المفترض ان يفرض على اثيوبيا عقوبات لعدم تنفيذها قرار المحكمة او قرار مفوضية ترسيم الحدود. هذا القضية ظلت معلقة ، فكيف يمكن ان تكون هناك ازدواجية في قضية حية موجودة، اراضي اريترية ذات سيادة محتلة من قبل اثيوبيا رغم قرار المفوضية . لقد كان مجلس الامن المرجعية او القوة التي من المفترض ان تدافع عن السيادة الارترية، كما تدافع عن حقوق كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة . الذرائع التي صيغت لاتخاذ القرار لم تكن مبررة، بل ان المبررات كانت اقبح من الزنب . ما هي الاسباب التي دفعت مجلس الأمن لاتخاذ هذا القرار؟ هل هي قضية الصومال؟ وهل يجوز لمجلس الامن ان يفرض عقوبات على ارتريا بحجة ان هناك عمل سياسي وتعقيدات سياسية موجودة في الصومال؟ وفي حقيقة الامر، كان من المفترض ان تفرض عقوبات على كينيا واثيوبيا وجيبوتي، اذا كانت فعلا العقوبات مرهونة بالتدخلات الخارجية التي عقدت المشكلة الصومالية، وساهمت في عدم الاستقرار في الصومال، و اصبحت جزءا من المشكلة وعدم الاستقرار في الصومال. اذا كان مجلس الامن يعتقد ان هناك تدخلا للقاعدة او يوجد ما يسمى بالارهاب في الصومال، يجب ان تفرض العقوبات على القوى المتدخلة هناك. اما افتعال شيئ غير موجود ، وفرض عقوبات على ارتريا والزعم بان ارتريا تتدخل وتعمل مع اطراف معينة في الصومال وتزعزع امنه واستقراره، فهذا شيئ غير مقبول لانه مفتعل وغير موجود عمليا على الارض. ولا توجد ادلة او مستندات تبرهن تلك الادعاءات الباطلة، ولا يوجد منطق يدفع مجلس الامن لفرض عقوبات على ارتريا . اذا كانت القضية هي مشكلة الحدود الارترية الجيبوتية المفتعلة، فلا يحق سواء مجلس الامن او غيره بفرض عقوبات على ارتريا دون التحقق من تلك التهمة الملفقة . هل كان فرض العقوبات على ارتريا بحجة ان هناك مشكلة مفتعلة بين ارتريا وجيبوتي مقبولة قانوناً؟ اليس هناك منطقاً قانونياً؟ بعد مرور عام على هذا القرار، أقول ان هذا القرار كان اجندة مثبتة واجندة استباقية لمنع ارتريا من لعب دور بناء في حل مشكلة الصومال، وخلق مناخ مستقر في هذه المنطقة. هذه الخطوة تعتبر عقوبة فرضت على ارتريا من قبل واشنطن نتيجة لدورها في المنطقة، وليس هناك اي مبرر أو دافع لمجلس الامن لكي ينجرف وراء تلك العملية .

اذا نظرنا الى مجلس الامن كجهة مثالية مقدسة تعمل وفق المعايير والقوانين ، اذا كنا نظريا نعتقد ذلك، فان مجلس الامن خرج عن الخط وهذا القرار المذكور مسيئ حتى لسمعة مجلس الامن نفسه، لان العملية اصبحت مفضوحة وتسيئ لمصداقية مجلس الامن . فبعد عام من صدور القرار وبعد سقوط القناع عن كل الحجج والذرائع الباطلة التي صيغت لفرض القرار على ارتريا، لم يبق لمجلس الامن ثمة خيار آخر سوى الاعتذر لنا، ويقول ان القرار كان خاطئاً ويعيد الامورالى نصابه الصحيح، ومن ثم العمل على مشكلة الحدود الارترية - الاثيوبية من خلال انسحاب

الحكومة الاثيوبية من الاراضي الارترية المحتلة ، ويترك الصوماليون لشأنهم حتى يجدوا الحلول لمشاكلهم، وتكف الدول المجاورة عن التدخل في الشئون الصومالية. وفيما يخص قضية الحدود الارترية الجيبوتية اصبحت الآن في ايدي آمنة وتجري مساعي لتجاوزها . وعلى مجلس الامن ان يعتذر ويقول : تدخلنا في قضايا دون منطق ودون قانون ودون اي مبرر والآن راجعنا موقفنا في هذه المسألة.

س: شكرا فخامة الرئيس . اسمح لي الآن انتقل من السياسة الداخلية الى السياسة الخارجية. نود في البداية ان تحدثنا عن المبادئ التي ترتكز عليها والقيم التي تحكم السياسة الخارجية لدولة ارتريا.

ج: أنا لا احب المصطلح الذي يسمى العولمة، ولدي تفسيري الخاص. مصطلح العولمة كمفردة او مصطلح قد يكون موجوداً لكن أريد القول اننا وحتى في فترة الكفاح المسلح افاقنا كانت واسعة وذات بعد نظر. سمي ذلك بالتقدمية او سمها ما شئت، لكن الكفاح المسلح لم يكن متقوقعاً داخل ارتريا. كان هناك تضامن وتعاون بين الشعوب. عندما اتحدث عن استقلال ارتريا كانت هناك شعوب داخل المنطقة وخارجها وقفت مع الشعب الارتري في كفاحه المسلح لان هذه حق من حقوق المجتمعات. والجانب التضامني قد يكون قاصرا على التضامن السياسي لكن المغزى هو ان اي شعب واي بلد لا يمكن ان يعيش بمعزل عن البيئة التي يوجد فيها، وقد تكون بيئة اقليمية او بيئة دولية. نحن علاقتنا في بداية الأمر وبعدالاستقلال كانت ترتكز على مبدأ ضرورة خلق مناخ يسهم في التعاون والتكامل بين شعوب منطقة الشرق الاوسط والقرن الافريقي. هذا مبدأ اساسي ولا يعني الانعزال عن الظروف الدولية أيضاً، لا بد ان تكون لدينا علاقات مع اسيا واروبا واميركا وغيرها من القارات. وذلك لايحوول دون خلق بيئة مواتية تؤهلنا على تأسيس تكتلً معين يفتح مجالا للتعاون بين شعوب المنطقة. فتعاوننا مع الشعب الاثيوبي والشعب السوداني وكذا الشعوب في الصومال وكينيا وغيرها في منطقة الشرق الاوسط, مبني على هذا الفهم الاستراتيجي لبناء اقليم تكاملي وخلق مؤسسات لهذه العملية. على سبيل المثال تطوير الايقاد كمنظمة اقليمية للتعاون بين دول هذه المنطقة. هذه واحدة من المبادئ الي ارتكزت عليها السياسة الخارجية الارترية. مد الجسور التي بنيت اثناء مرحلة الكفاح المسلح مع العالم العربي. وهذا شيئ طبيعي يعبر عن العلاقات الموجودة بين ارتريا ودول وقوى سياسية في الشرق الاوسط. ثم بناء علاقات مع قوي سياسية في اروبا وشتى انحاء العالم. ان بناء هذه العلاقات ومد جسورها يحتاج الى بناء مؤسسات تشكل آلية لتفعيل العلاقات. مثلا اذا كان الحديث عن تطور اقتصادي ، بنية تحتية وخدمات اجتماعية وغيرها من المجالات التي ترمي لبناء امة هنا في ارتريا يجب ان تكون هذه المشاريع مرتبطة بالسودان وباثيوبيا ، وكذا ان ترتبط بكل من جيبوتي والصومال وكينيا ويوغندا والسعودية واليمن وكل المحيط الذي نعيش فيه. هذا المحيط يجب ان يتمتع ببيئة آمنة تسمح لشعوب هذه المنطقة للتعاون فيما بينها. السياسة الخارجية تفهم في اطار هذا التوجه. نحن ضحينا ودفعنا ثمناً غالياً لتحرير هذا البلد، ويجب ان نعمل حتى نؤمن بيئة للتعاون في المحيط ثم توسيع هذا المحيط ليشمل دائرة أكبر خارج هذه المنطقة. تبنى هذه العلاقات من خلال وضع استراتيجية لتحقيق الغايات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية، ثم خلق آليات وبناء مؤسسات ووضع خطة لبلوغ هذه الآفاق. بايجاز شديد، تقوم سياستنا الخارجية على مبادئي التعايش السلمي والاحترام المتبادل والتعاون المشترك الذي يؤمن للشعوب تطوير وتغيير في نمط حياتها بشكل مستدام.

س: في ذات السياق فخامة الرئيس منذ فجر الاستقلال بذلت ارتريا جهودا دبلوماسية حثيثة لتطويق نيران ازمات الصومال واثيوبيا وجيبوتي واليمن. فماذا كانت دوافع تلك الجهود وهل حققت غاياتها المرجوة؟

جـ: كل المجتمعات فيها صراعات. وفي تقديري هذه الصراعات في مراحل تاريخية معينة تأخذ شكل التجاذب الذي لا ينتهي. وبالمفهوم التقليدي يسمى صراع بلا نهاية. اذا كان هناك فئة في المجتمع لها مصالح خاصة مقابل المصلحة العامة للجميع، ينِشأ صراع بين من يعتقد انه سيعيش على على حساب الاغلبية والاغلبية التي تريد ان تصون مصالحها داخل المجتمع. اندلعت في العالم حروب لان اقليات من اصحاب القوة والنفوذ تحاول ان تعيش على حساب الآخرين . الواقع الذي نعيشه اليوم واقع القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين هو بالشكل الذي ذكرته. هناك من يسمونهم باصحاب المصالح الخاصة المتمثلة في الشركات العالمية والمؤسسات الدولية التي تحاول ان تهيمن وتستحوذ على قدرات وامكانات الآخرين. الصراع السياسي او ما يسمى بصراع الحضارات – مع اني لا احبذ هذه التسمية- هناك صراع موجود وحقيقي. ونحن عندما نتحدث عن التحديات خلال عشرين عاما، هي تحديات في اطار هذا الصراع. هناك قوي تهيمن او تحاول ان تهيمن او تستحوذ على امكانيات الغير، هذا غير مقبول. عندما حررنا كل شبر من ترابنا الوطني سيطرنا في عام 1991 ، قلنا ان عهد الحرب قد ولى ، وولجنا مرحلة تاريخية جديدة ، و الشعب الاثيوبي تحرر وتغيرت المناخ سواء في الصومال او في غيره.

والى ذلك، ففي نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات شهد السودان ايضا تحولاً. هذه الشعوب يجب ان تخلق مناخ يساعدها على التعاون في ما بينها لتغيير هذا الواقع الى الافضل. عندما تريد الشعوب المنطقة مثلا من صوماليين واثيوبيين وسودانيين ويمنيين وغيرهم ان تخلق مناخا للتعاون ، هناك في المقابل قوى تمثل الهيمنة والاستحواذ لا تسمح بهذا الشيئ. اذا نظرنا الى الظروف في اكثر من موقع في العالم اليوم نجد الصراع دائر بين شعوب تريد ان تتحرر وتحاول ان تخلق مناخ للتعاون في ما بينها وبين قوى عالمية تريد ان تهيمن. وهذا الصراع سوف يكون موجودا وسوف يستمر مستقبلاً. من هذا المنطلق نحن نقول ان ما قمنا به في الصومال من جهود يدرج في هذا الاطار، ولا توجد لدينا أي اجندة خفية. لقد تعاونا قبل ذلك مع الشعب الاثيوبي وحررنا هذا الشعب وحررنا انفسنا من خلال التضامن، لان الهدف كان في النهاية ان نتعايش ونتعاون نحن والشعب الاثيوبي ونخلق مناخاً جديداً للاجيال القادمة. وقس على ذلك تعاوننا مع كل من السودان واليمن على نفس ذلك المنطق.

لقد وقفنا مع اليمن في وحدته وتطوره وهذا امر طبيعي لكون هذا هو محيطنا، ولا بد ان يكون آمناً. ونرى اهمية وضرورة تأمين البحر الأحمر لتأمين المحيط ومن ثم تأمين الفرص لشعوب المنطقة حتى تتعاون فيما بينها. منطلق المبادرات لحل الازمات في المنطقة كان يرتكز على هذه السياسة أي سياسة خلق مناخ ومحيط للتعاون والتعايش بين شعوب هذه المنطقة. هذه الشعوب تعايشت لقرون ولآلاف السنين، ولذا من الطبيعي بل يجب ان تعمل في القرن الـ 21 وتنهض لمرحلة أفضل وارقى تاريخياً. لكن للأسف الواقع هو واقع، هناك قوى عالمية موجودة ولا تسمح بحدوث وضع افضل في اي مكان. هذه القوى تتدخل في الصومال وفي السودان وفي اليمن وتخلق مشاكل في البحر الاحمر، وتفتعل الازمات في خليج عدن، هذا هو الواقع الماثل امامنا، ويجب ان

نكون وقعيين ونتعامل مع هذا الواقع، بشرط ان لا ننزلق ولا نتراجع عن المبادئنا النبيلة التي اعتمدناها لخلق علاقات تضامن وتعاون بين الشعوب. وهذه التحديات والعوائق والعقبات سوف تستمر وتكون موجودة، ولن نتردد ولن نمل ولن نخشى من جبروت القوى التي تحاول كي تهيمن او تستحوذ على امكانيات هذه الشعوب. هذا الصراع سيكون موجوداً ويجب ان نستمر دون كلل في نهجنا بغية تحقيق غاياتنا المنشودة سواء على الصعيد المحلي او على مستوى المحيط .

س: كما تعلم فخامة الرئيس ارتريا تؤثر بقدر ما تتأثر باحداث السودان الذي يوجد في مفترق طريق مفتوح في وجه كل الاحتمالات. كيف تقرأ فخامة الرئيس احداث السودان الراهنة وافاقها المستقبلية وما دور ارتريا فيها؟

ج: الاجابة على هذا السؤال تندرج في اطار المبادئ والثوابت التي تطرقت اليها. فيما يتعلق بعلاقة ارتريا بالمحيط هناك خصوصية لكل علاقة. على سبيل المثال هناك خصوصية لعلاقة ارتريا باثيوبيا وبالمثل هناك خصوصية لعلاقة ارتريا بالسودان وكذا مع الصومال، وهكذا علاقتنا بالسودان هي علاقة استراتيجية مهما كانت الظروف. بصرف النظر عن المراحل التاريخية والحكومات التي تتوالى، فإن العلاقة تظل استراتيجية على مدى تعاقب الاجيال. والسؤال هو كيف نفهمها وكيف نقرأها؟ كيف نقرأ التحولات التي شهدها السودان وعلاقتنا بها؟ انني أقول مركزاً على الواقع الموجود الآن ، والحديث عن الاستفتاء وانفصال جنوب السودان وغيرها من امور، كل ذلك يعكس الانفلات في اسلوب المعالجات لاكثر من نصف قرن بعد الاستقلال. ومع ذلك لا ارى جدوى الحديث الآن عن ما حدث عام 56 وما بعده من مراحل تاريخية وسياسية، بل يتوجب الحديث الآن عن الواقع المعاش. دعنا نتحدث الآن عن العقدين المنصرمين، اي منذ انتهاء الحرب الباردة وظهور بوادر مناخ جديد في منطقتنا، كانت هناك فرصة امام السودان لتجاوز العقد الموروثة وخلق مناخ جديد ، وذلك ضمن المناخ الجديد الذي طرأ في المحيط الذي نعيش فيه.

العلاقة بين اريتريا والسودان خصوصية، ونعتبر دورنا الراهن هو دور تضامني مع السودان. وفيما يخص مشكلة جنوب السودان فهى قضية موروثة من التاريخ ، قد تكون هناك لها ابعاد كثيرة،و لكن في بداية التسعينيات من القرن الماضي كانت هناك فرصة امام السودانيين لكي يتجاوزوا هذه المرحلة. نحن في ارتريا كان لدينا تصور واضح يقول ان هناك مشكلة موروثة تاريخيا في جنوب السودان، ويجب ان تحسم باعطاء المهمشين حقوقهم، سمي ذلك حق تقرير المصير او غيرها من الاسماء. وعندما نقول حق تقرير المصير ليس ذلك بالمفهوم التقليدي، بل حق تقرير المصير بمفهوم الوحدة وتجاوز الخلافات والظروف التي ادت الى تهميش ابناء الجنوب، وخلق سودان المبني والقائم على قاعدة المواطنة، من خلال اعطاء سكان جنوب السودان حقهم في هذه العملية، وانهاء الحرب، ومن ثم خلق مناخ سياسي يؤمن لكل السودنيين ظروفا مواتية للتعايش الاخوي.

يمكن القول ان بدايتنا لحلحلة المسألة السودانية كانت في اطار المحاولات التي جرت لخلق منظمة الايقاد بروح ومنهجية جديدتين وعمليتين ، بل حتى قبل ذلك كانت هناك اتصالات مع اخوتنا في شمال السودان وجنوبه. ومن المعروف ان الحركة الشعبية بدات نشاطها في عام 1983 في عهد الرئيس جعفر نميري، وخلفية الانطلاقة متروكة للتاريخ، ولكن الشيئ المفروغ منه هو ان الحركة

موجودة على الساحة. كان هناك شقان للحركة في جنوب السودان احد الطرفين يهدف الى فصل جنوب السودان بينما الاخر يطالب بالحقوق في اطار الوحدة. واذكر هنا ان رياك مشار في بداية التسعينيات كان يقول نحن نريد الانفصال وهو الان يشغل منصب نائب رئيس حكومة جنوب السودان، في نفس الوقت كان د.جون قرنق يقول نحن نريد الوحدة، و ان مستقبل الجنوب مرتبط بالشمال، ولا يمكن ان نفصل الجنوب ويكون دولة مستقلة. المطلوب هو بمفهوم جون قرنق خلق سودان جديد أي سودان قائم على اساس المواطنة. اذا حقق هذا الحق، وتجاوز والجنوبيون التهميش واصبحوا مواطنيين من الدرجة الاولى، تكون الامور في الجنوب قد حسمت. القضايا الاخرى المتعلقة بالتنمية في الجنوب تصبح مسائل ثانوية، وهي نتاج للواقع السياسي الذي يؤمن المواطنة لكل السودنيين. هذه الرؤية كانت تنسجم مع توجهاتنا، ولم يكن لدينا تصور بامكانية انفصال جنوب السودان، أو ان مستقبل جنوب السودان يمكن ان يكون خارج اطار الوحدة. والمهم في الامر الان، ان حق الانفصال بات موجودا، وعندما بدأ الحديث عن حق تقرير المصير، قلنا ان فرص الوحدة ستكون 999 من الالف، اي ان امكانية الانفصال هي واحد من الالف. هذا كان تعبير رقمي للتاكيد على موقفنا من وحدة السودان مع حفظ حقوق الجنوبيين وعدم المساس بها. عشرون عاما من المعالجات السياسية خرجت عن الخط وحدثت اخفاقات من شريكي الحكم من جانب، واخفاقات اخرى تتحملها كل الاطراف من جانب اخر. قد لا يكون لائقا الآن ان تحمل هذه الجهة او تلك مسؤولية الاخفاقات التي حدثت، ولكن الشيئ المؤكد ان الاخفاقات قد حدثت. وهذه الاخفاقات هي من ضمن المسببات التي ادت الى تعقيد الامور وايصالها الى وصلت اليه حاليا. العامل الآخر كان هو العامل الخارجي، فالتدخلات الخارجية والاجندة الاجنية ايضا عقدتا المسالة السودانية، وزد على ذلك تطورات الاحداث المحلية مثل وفاة جون قرنق كان لها دور ايضا في هذا الصدد. وهنا اريد ان اذكّر بحقيقة واحدة وهي اننا كانت لدينا تحفظات في اتفاقية نيفاشا. هذه التحفظات كانت مبنية على ثوابت وهى ان تقسيم الثروة والسلطة بين شريكين، لا يمكن ان تتيح فرصة للوحدة ، وان الاتفاق ارسى اسس للانفصال، بمعنى أن تعطي الشكل المؤسسي لحكومة في الجنوب وحكومة في الخرطوم، جيش في جوبا وجيش في الخرطوم، كان لدينا تحفظات في هذه الجوانب، وقد عبرنا عن ذلك في حينه. لقد قلنا ان اتفاقية نيفاشا تتضمن مشاكل لا اول لها ولا آخر، ويجب ان يؤجل التوقيع على الاتفاقية. كان ذلك موقفنا قبل عام 2005، لاننا كنا نرى شوائب كثيرة في الاتفاقية تتمثل في تقسيم الثروة والسلطة وايجاد حكومة هنا وهناك. البعض كان يقول حينها ان الشيطان في التفاصيل ولكن الشيطان لم يكن في التفاصيل بقدرما كان في المضمون ذاته. مضمون الاتفاقية هو سبب الاشكاليات التي نعيشها الآن، هذا طبعاً بالاضافة الى العوامل التي اشرت اليها سلفاَ من اخفاقات محلية واجندة وتدخلات خارجية. ورغم تحفظاتنا في تلك الفترة كان خيارنا احترام موقف اصحاب الشأن، لأننا لا يمكن ان نكون بديلاً لهم، ولا يمكن ان نتدخل في شئونهم الداخلية، ولا يمكن ان نفرض رأينا عليهم رغم تحفظاتنا. سميت الاتفاقية باتفاقية السلام الشاملة. قلنا لهم هذه الاتفاقية غير شاملة، وكان من المفترض ان تكون هناك اتفاقية اشمل بدلاً من حصرها على شريكين فقط، ولكن في النهاية الامر كان ذلك خيارهم، ونحن لا يمكن ان نفرض رأينا على اهل البلد، واكتفينا بمناقشة الامر والتعبير عن تحفظاتنا على الاتفاقية. قلنا لهم بصراحة ان هذا ليس الطريق الصحيح، وان التوقيع على الاتفاقية ستترتب عليه اشياء لا تحمد عقباها، ويجب ان يتريث الناس في التوقيع على الاتفاقية. ومع ذلك مضى الشريكان في توقيع الاتفاقية وحصل ما حصل.

الملاحظة الثانية هي التدخلات الخارجية وتدويل القضية وهو امر كان يمكن تجنبه. عندما بدأت عملية السلام كانت في اطار الايقاد، وتدريجيا جاء من سميوا باصدقاء الايقاد، ثم جاء من قيل انهم شركاء الايقاد، وشيئاً فشيئاً أصبحت القضية خارج سيطرة الايقاد واصبحت الايقاد مجرد مظلة . ان تدويل القضية ادي الى تعقيدها. لم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل جاء ايضاً الاتحاد الافريقي والقوات الهجينة وظهرت قضية دارفور لتزيد الامور تعقيداً. اما فيما يتعلق باتفاقية جبهة الشرق كانت نموذجية لانها كانت تعتمد على الثوابت التي ذكرتها. فهذه الاتفاقية لم تتحدث عن تقسيم الثروة والسلطة ولم يكن هنالك تدويل او تدخل خارجي ممثلاً في الامم المتحدة او الاتحاد الافريقي بل كانت في اطار سوداني – سوداني .

وكان من المفترض ان تكون هذه الاتفاقية نموذج لحل مشكلة جنوب السودان وكذا لحل وتجاوز مشكلة دارفور. ان مشكلة دارفور التي ظهرت لاحقا اسفرت اولا عن اتفاقية ابوجا. وفي ابوجا أيضاً كانت لدينا نفس الملاحظات حيث لا يمكن توقيع اتفاق بين طرفين فقط. وما شاهدناه من نتائج خلال أشهر أو بعد عام او عامين من توقيع اتفاقية ابوجا، يؤكد أن عوامل التعقيد التي لازمت الاتفاقية كانت نفس العوامل التي تم تكريسها في اتفاقية نيفاشا. وهكذا ارتبطت القضايا ببعضها البعض وفترة الخمسة اعوام 2005 – 2011، لم تكن كافية لتجاوز هذه التعقيدات. وعلاوة على ما نوهت اليه آنفا، اعتبر ما تم الاتفاق عليه وكأنه شيئ منزل ولا يمكن تغييره، بدلا من تدارس الامور والبحث عن حلول تؤدي الى وضع أفضل يرضي كل الاطراف من خلال تاجيل عملية الاستفتاء. هذا لم يحدث لأن أطرافا خارجية واخرى محلية اصرت على اجراء الاستفتاء في موعده. هل هناك جدوى من ذلك ؟ النتائج المستقبلية لهذه العملية جديرة بالاجابة على هذا السؤال، رغم ان موقفنا كان واضحا منذ البداية بان هذا الطريقة لا تسهم في تحقيق الاستقرار وحل مشاكل الجنوب او مشاكل الشمال او حتى مشاكل الغرب. ربما ان الوقت غير مناسب الآن للحديث عن اجندة خارجية تحاول ان تعقد الامور وتوظفها لمصلحتها الخاصة، لأن مثل هكذا حديث هو حديث في الوقت الضائع، ولا توجد الآن فرصة لاعادة الامور الى الوراء، ولم يعد الآن المناخ مهيئا، لأن القضية قد دولت واقترنت باخفاقات محلية وخارجية حتى وصلنا الآن الى مفترق الطرق. انه مفترق الطرق سواء للسودانيين او للمنطقة كلها. ان الموقع الاستراتيجي والاجتماعي والتاريخي للسودان في المحيط الذي نعيش فيه ليس بهذه السهولة. وفيما يتعلق بالنتائج التي سيترتب عليها الاستفتاء قد تقود الى عدة سيناريوهات، والحديث عنها قد يطول. ولكن بشكل عام نقول ان هذه النتائج هي افراز الاخفاقات وتراكمات الاخفاقات والتدخلات الخارجية ، والآن ليس من الواقعية بمكان ان نبحث عن حلول في الوقت الضائع، لكن يجب ان نكون مستعدين لمواجهة التحديات الي ستنجم عن الاستفتاء الذي سيجرى خلال الاسبوع الثاني من عام 2011 .

نحن في ارتريا نقول ان الثوابت هي ثوابت كما هي. قد تكون الأمور خرجت عن سيطرتنا لأن هناك ظروفا موضوعية قد اثرت عليها، لكن قناعتنا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وقراءتنا لاحداث السودان عبر 20 عاماً ما زالت في محلها. وهذا يجعلنا ملتزمين ومصممين على الاستمرار في العمل البناء للتعامل مع الواقع السوداني، حتى يكون السودان وتطوراته السياسية جزءاً مكملا للمحيط والمنطقة التي تحتاج الى تضافر كل الجهود من كل الشعوب وكل الدول في هذا المحيط.

س: فخامة الرئيس كما تعلم يتخبط الصومال منذ عقدين في احشاء ازمة كارثية . ماهي قراءتك لتلك الازمة وكيف ترى ارتريا سبل حلها؟

جـ: لا يوجد جديد في هذا الأمر. نحن علاقتنا بالصومال بدأت في نهاية القرن التايع عشر. و القرن العشرين شهد جزءاً من العمل والتواصل بين الشعبين بحكم المناخ الذي اوجده الاستعمار للشعبين. هذه التجربة الاستعمارية للارتريين والصوماليين خلقت علاقة يمكن تسميتها بعلاقة تعاطف ومصالح وتآخ واحترام متبادل وتقارب وتضامن بين الشعبين. ثم جاءت مرحلة التحرر والاستقلال في افريقيا في بداية الستينيات وتوحد شطرا الصومال، الشمال الذي كان تحت الاستعمار الانجليزي والجنوب الذي كان تحت الاستعمار الايطالي و كانت تلك عملية وحدوية تلقائية. والحالة الصومالية معقدة وتحتاج الى دراسة معمقة، لانه بالمفاهيم التقليدية كان الصومال مؤهلاً لان يكون امة متماسكة بحكم تمتعه بمزايا اللغة الواحدة والعرق الواحد والدين الواحد والمنطقة الجغرافية الواحدة والثقافة الواحدة. بمعنى اخر، ان الصومال مؤهل اكثر من غيره من شعوب افريقيا والمنطقة او خارجها ايضا ليشكل دولة وأمة واحدة. منذ القرون الوسطى هناك تواجد للصوماليين في اجزاء من جيبوتي وجزء من اثيوبيا – الاوغادين- وجزء من شمال شرق كينيا كل هولاء الصوماليين كانوا يشعرون بانهم امة واحدة بطبيعة الحال. من هنا بدأت المشكلة المحلية وظهر الطموح الصومالي لاقامة الصومال الكبير في منطقة القرن الافريقي. هل كان هذا الطموح مشروعاً؟ هذه مسألة نتركها للتاريخ، ولكن ابينا ام رضينا هذا الاحساس كان موجوداً ويمكن ان يكون جزءاً من المشكلة الي ظهرت لاحقاً اثناء فترة الحرب الباردة. اي أن الطموح الصومالي اصبح مشكلة وهاجس للمنطقة. الاثيوبيون وبصرف النظرعن احداث القرون الوسطى نشأت لديهم عقدة من الصومال خلال القرن العشرين، واصبح الصومال يشكل تحديا لهم، مع العلم ان اثيوبيا المعروفة اليوم تكونت في حد ذاتها في بداية القرن العشرين، ولم تكن موجودة اثناء القرن التاسع عشر. مع تكوين الامبراطورية او المملكة الاثيوبية فإن الحكام في اثيوبيا رأوا في الصومال هاجساً لهم بحكم الصراع التاريخي الموجود. فالصوماليون موجودون في الاوغادين ولم يصبحوا جزءاً من الامة الاثيوبية بل كان احساسهم بانهم جزء من اخوتهم في الصومال. وبنفس المنطق ينطبق الامر على الصوماليين في شمال شرق كينيا. خلال فترة الحرب الباردة فان عدة عوامل من بينها واقع الصومال وطموحات الصوماليين ومشاكل الدول المجاورة – جيبوتي وكينيا واثيوبيا- ساهمت في خلق المشكلة. واذا استثنينا جيبوتي بحكم الخصوصية والتواجد الفرنسي هناك ، فان الحكومات المتعاقبة في كل من اثيوبيا وكينيا كانت تنظر الى الصوماليين كمصدر قلق. وانا لا اتحدث هنا ابدا عن الشعب الاثيوبي بل حديثي هو الحكومات في اديس ابابا ، واتي كانت تعتقد بأن الصومال خطر على الامن القومي الاثيوبي، وكذلك ينطبق الأمر على الحكومات المتعاقبة في كينيا.

اذن لقد اوجدت الحرب الباردة افرازات ومشاكل الصومال الكبير مع هذه البلدان. قد يكون القلق في جيبوتي كان اقل بحكم تواجد الفرنسيين هناك ، ولكن عند استقلال جيبوتي كانت هذه المشكلة مطروحة. اثناء فترة الحرب الباردة شاهدنا اندلاع الحرب بين اثيوبيا والصومال في عام 64 ثم في عام 77، وهذا يدل على ان الصراع الحاد كان بين اثيوبيا والصومال اكثر من حدة الصراع بين كينيا والصومال وجيبوتي والصومال. هذا الصراع اصبح مميزاً في القرن العشرين وخاصة اثناء فترة الحرب الباردة. استمر هذا الهاجس وظل موجوداً الى ان انتهت الحرب الباردة في عام

1990، وتزامنت مع انهيار نظام الرئيس سياد بري وبدأت العوامل الاقليمية تلعب دوراً في تمزيق الصومال وخاصة الدور الاثيوبي. كان أملنا انه بعد سقوط نظام منقستو هيلي ماريام وقيام نظام جديد في اثيوبيا، ان يتمكن الاثيوبيون من خلق علاقات جيدة مع الصوماليين وتفتح صفحة جديدة في علاقات البلدين. لا اريد الخوض في التفاصيل هذا الموضوع، ولكن بشكل عام اقول للأسف ان النظام في اثيوبيا ومع مشاكله الداخلية بدأ يشعر بان الوضع في الصومال والوضع في اوغادين جزء من مشاكل امنه القومي. صحيح أن الصومال في تلك الفترة كان يعاني من مشاكل داخلية، ولكن المشكلة الاكبر كانت تأتي من الدول المجاورة للصومال. قد يكون هناك تفاوت بين الدور الاثيوبي والكيني والجيبوتي، ولكن بشكل عام هذه الدول المجاورة للصومال اعتقدت بأن انهيار الدولة الصومالية والتمزق الداخلي الصومالي يخدم مصالحها. هذه العقلية بدأت تعقد الامور بعد انهيار نظام الرئيس سياد بري. يمكن هنا الاشارة الى ان نظام الرئيس سياد بري كانت له مشاكله الداخلية والمتعلقة بمعاملة النظام للشماليين او ما يعرف بارض الصومال وغيرها من الظروف السياسية التي خلقت احساساً بالتهميش في بعض مناطق الصومال. كما ان الهزائم التي لحقت بالصومال في حروبه مع اثيوبيا خلقت احساساً بالهزيمة وعقلية انهزامية انعكست في شكل انقسامات داخلية. كل ذلك ساهم في تعميق المشكلة ، وفي نظري ان العامل الاساسي كان العامل الاقليمي. النظام الاثيوبي اعتمد سياسة لم يتوقعها احد وهي تمزيق الصومال. لقد دخل النظام الكيني ايضا على الخط وساهم بدوره في تعميق الازمة الصومالية. ولحسن حظ هذه الدول وسوء حظ الصوماليين وسوء حظ المنطقة جاءت احداث 11 سبتمبر 2001، وبدأت الولايات المتحدة الامريكية في التدخل في شئون الصومال. صحيح ان واشنطن كانت تتدخل في السابق بهدف فرض واقع معين، ولكن ذلك التدخل ادي الى انهيار دبلوماسي وعسكري للادارة الامريكية، ولذا فكر الساسة الامريكيون في التدخل ليس بطريقة مباشرة ، بل عبر ادوات اقليمية مثل كينيا واثيوبيا وجيبوتي. لقد اعتمدت اميركا هذه السياسة ومارستها عمليا بعد احداث 11 سبتمبر.

وهكذا جاءت ظاهرة الارهاب ومحاربة ما يسمى بالارهاب، واصبح الصومال جزء من هذه الخريطة، ولم يكن كل ذلك الا مجرد افتعالات ليس الا. وان المحاكمات الاخيرة التي يتحدث الناس عنها والمرتبطة بما حدث في كينيا وتنزانيا من عمليات ارهابية وعمليات للقاعدة والتي حاولوا ربطها بالواقع الصومالي ، تاتي في اطار مخططات القوى الدولية لتصوير الصومال وكأنه بعبع يهدد المنطقة، لان مصلحتها تقتضي ذلك، ومن ثم يتم توظيف ذلك لتمرير اجندة القوى الكبرى. هذا العامل الدولي عقد القضية اكثر. في الوقت الراهن اصبحت المشكلة الصومالية ليست مشكلة محلية بل مشكلة المحيط ومشكلة جيران الصومال الذين هم جزء من المشكلة . هذه البلدان تستغل ظاهرة الارهاب وما يسمى بمحاربة الارهاب، وتعتمد على الخارج والدعم الامريكي، واصبح الصومال كبش فداء لتمرير أي شيئ ، و ذريعة لتبرير مشاكل محلية سواء كان ذلك في اثيوبيا او كينيا أو جيبوتي، كما أصبح فريسة للتوسع والنفوذ الاقتصادي واستغلال ثروات الصومال من خلال هذه الازمة الموجودة سواء كانت الثروة البحرية ، والثروة المعدنية والثروة الزراعية وثروات المواشي وغيرها. كل هذه الثروات اصبحت غنيمة لهذه البُلدان.

موقفنا كان ويظل هو ان الصومال لا يجب ان يعزل عن محيطه، وينبغي ان يترك حل مشكلة الصومال للصوماليين. المشكلة ان هناك قوة اقليمية تريد ان تمزق الصومال وتخلق كانتونات مثل أرض الصومال وبونت لاند وجوبا لاند وبنادر لاند وغيرها. لايحق لاي طرف سواء كان اقليميا

أو دوليا تمزيق الصوماليين. ان تمزيق الصومال سيكون له انعكاسات سلبية على الاستقرار المنطقة في حين ان المبالغة في تصوير الوضع في الصومال والادعاء بانه يهدد الامن القومي لهذه البلدان، او الزعم بأن امن واشنطن مرتبط بالوضع في الصومال، فلا يعدو ان يكون الا مجرد افتعال قضية بغية تمرير اجندة اخرى في هذه المنطقة. بصرف النظر عن هذه التعقيدات ومهما كان حجمها، فان موقفنا واضح، وهو ان الصومال يجب ان يبقى موحداً وان تمزيق الصومال لا يخدم مصلحة الصوماليين ولا مصلحة الدول المجاورة ولا مصلحة الحكومات المجاورة. ان الشعوب الاثيوبية لا تواجه اي تهديد من الصوماليين ولا الشعب الكيني يشعر بتهديد من قبل الصوماليين، ان الحكومات هي التي تتحدث عن هذا التهديد. ان الدول المجاورة يجب ان لا تتدخل في الشأن الصومالي، لأنها غدت جزءا من المشكلة الصومالية.

كان من المفترض ان تكون منظمة الايقاد آلية اقليمية لحل مشكلة الصومال، ولكن كما اسلفت ان الايقاد التي بادرت لحل مشكلة جنوب السودان في البداية، بيد انها لم تستطع ان تلعب الدور المنوط بها، واصبحت في النهاية مجرد مظلة للاعبين آخرين. وفي الوقت الراهن اصبحت الايقاد مجرد نادي للدول المجاورة للصومال توظفه لخدمة مصالحها الخاصة سواء كانت مصالح كل دولة على حدا او مصالح الدول المجاورة مجتمعةً . ان رأينا ثابت لا يتغير ، يجب ان ترفع كل الايادي الاجنبية عن الصومال. يجب ان يخلق مناخ لكل الصوماليين، حتى لو كانت هناك أطراف صومالية تعتقد انها يمكن ان تنفصل وتكون دولتها الخاصة، يجب أن يكون المناخ اولا مهيئا للصوماليين ليقرروا بانفسهم ذلك. اذا اختار الصوماليون نظاما فدرالياً او كنفدرالياً أو اختاروا اقامة كانتونات ودويلات، فهذا امر متروك للصوماليين، المهم هو ان يترك الصوماليون وشأنهم ،وان يوضع حدا للتدخلات الخارجية. ومن يريد الخير للصوماليين يجب ان يساعد الصوماليين لكي يحلوا مشاكلهم، لانه لا يستطيع ان يكون بديلا للصوماليين ويقدم لهم حلا سحريا لمشاكلهم. والتحدي الراهن في المشكلة الصومالية هو الضبابية وخلط الامور مع بعضها، واعطاء صورة غير حقيقية، وايجاد بدائل لتعقيد الامور، عوضا عن المساهمة في طرح الحلول. وكما ذكرت ان موقفنا هو موقف تاريخي مبدئي ثابت ومازلنا متمسكين به. رغم ان ذلك جعلنا في مواجهة مع مجلس الامن وغيرها من الامور.

ان موقفنا هذا هو موقف ثابت لا يتغير ظللنا متمسكين به طوال عشرين عاما واكثر، ولا نرى مخرجا غير ترك الصوماليين لحالهم وخروج كافة الايادي سواء كانت اقليمية او دولية من الساحة السياسية الصومالية ، ودعم الصوماليين لايجاد دولتهم وتكوين مؤسسات حكومية فاعلة وقادرة على مواجهة القراصنة وايقاف عمليات نهب ثروات الصومال، وايجاد الصومال الذي يكون جزءاً مكملاً للمحيط المستقر والمتكامل في القرن يالافريقي.

س: فخامة الرئيس على عكس ما يظهر للعيان، البعض يقول ان مستقبل اثيوبيا يبدو وكانه معلق في كف عفريت. وسؤالنا هو الى اين تسير اثيوبيا؟

ج: الى أين تسير اثيوبيا ؟ انا لا أريد الدخول في تخمينات ولكني أقول إن اثيوبيا تسير في الاتجاه الذي حددته المجموعة الحاكمة في اديس ابابا، اي الوياني، التي ليس لديها مصلحة في اثيوبيا اطلاقا ولم يكن لديها مصلحة في الماضي. اذا بدأنا من سبعينيات القرن الماضي ونظرنا الى

البرنامج الذي وضعته القيادة الاثيوبية الحالية لاستقلال تجراي، وخلق دولة مستقلة ذات سيادة في تجراي وغيرها من الهواجس التي كافحنا من أجل تحجيمها، وادخالها في اطار برنامج عملي موضوعي في اثيوبيا، نلاحظ ان عين البرامج لا يظل ساري المفعول، هو يهدف الى تمزيق اثيوبيا، وخلق مناخ يؤمن الهيمنة للفئة الحاكمة قد يظهر من بعيد او على السطح بان هذه الطقمة الحاكمة تعمل باسم اثيوبيا ، ولكن الحس القومي الاثيوبي غير متوفر لديها. لو نظرنا الى الدستور الاثيوبي مثلا ، وتحديدا المادة 39 فانها تنص على حق تقرير المصير حتى الانفصال. فلم يعد يوجد دستور في العالم يحتوي على مثل هذه المادة.

واذا تمعنا في السياسات المعتمدة خلال العقدين الفائتين، والواقع المؤسسي للقوميات داخل اثيوبيا، و المستقبل الذي ستظهر به اثيوبيا بعد خمس أو عشر سنوات، قد يظهر ان المجموعة الحاكمة في قد نجحت في خلق وضعية سياسية داخل اثيوبيا تهيمن من خلالها على الوضع عبر تقسيم وتجزئة وتمزيق الفئات الاثيوبية من ارومو والعفر والصوماليين والتجراي والامحرا وغيرهم من القوميات. اصبحت اثيوبيا الآن ممزثة بشكل مؤسسي من خلال السياسات التي اعتمدت والسؤال هو هل هذا سيؤدي الى انفجار ؟ كان من الممكن ان تقود تلك السياسة الى انفجار الوضع لداخلي لو لم يحصل تدخل خارجي. كل التخبطات والسياسات الي شاهدناها خلال العشرين عاما ، ولا سيما خلال الاثني عشرة عاما، أي بعد افتعال السلطة الاثيوبية مشكلة الحدود مع ارتريا في عام 2008 بهدف البقاء في سدة الحكم ، ثم الاعتماد بشكل اساسي على اميركا والقوى الدولية . والمعادلة هي أن النظام يعرض خدماته المجانية على القوى الدولية وينفذ اجندة هذه القوى في المنطقة مقابل تأمين بقائه في السلطة. ظلت هذه السياسة متبعة خلال السنوات الماضية ، وقد تكون نجحت الى حد ما، ولكن لا يمكن ان تستمر الى ما لا نهاية. ان الواقع الاثيوبي لا يمكنه الاستمرار بهذه الطريقة، انها عملية ترقيع من خلال الدعم الخارجي والتسهيلات الخارجية وشراء الوقت، وتأجيل حلول من خلال افتعال مشاكل، مثل مشكلة الحدود بين ارتريا والمشكلة الصومالية و قضية الارهاب وغيرها من الامور التي تصب في اجندة القوى الدولية. لقد استمر النظام الاثيوبي في السلطة حتى الآن بهذه الطريقة وهو موجود بشكل مؤقت. دعنا نتريث وندرس المسألة بهدوء من جوانبها التاريخية ومن الواقع السياسي الموجود، هل كل هذه العوامل ستكون موجودة؟ بالنظر الى التجارب الأخرى في مناطق أخرى من العالم وليس التجربة الاثيوبية فقط .

و خلاصة القول، لا يمكن ان يستمر نظام يعتمد على سيطرة فئة تعتبر أقلية الأقلية تقوم بالسيطرة على الاغلبية وتهمش 90%، وتتحكم في مؤسسات الحكومة والدولة من خلال القوة. مثل هكذا نظام اجله محدود ، كما ان المؤامرات السياسية ومحاولات التمزيق والفتن وسياسة فرق تسد أيضاً اجلها محدود. الاعتماد على قوى عالمية خارجية ايضا اجلها محدود، ولا يمكن ان تستمر بلا حدود وتتواصل لاجيال. اذن أقول إن هذا بركان تم تغطيته بقوة وسينفجر مهما كان . متي سينفجر ؟ هذا امر متروك للمستقبل، ولكن المؤكد أنه بركان تم تغطيته بكل الحيل الى حين من الزمن. لذا يجب ان نتوقع الكثير ، قد يظهر بان هناك نجاحات دبلوماسية ونجاحات سياسية هنا وهناك ، والوضع الاقليمي الراهن قد يولد انطباع بان الحكومات مثل الحكومة الموجودة في اثيوبيا ستظل موجودة. لقد شاهدنا قبل هذا النظام، حكومات مثل حكومة الامبراطور هيلي سلاسي التي كان يقال عنها انها جبروت، ولا يمكن أن تنتهي فترة حكمها وليس هناك امكانية لاستقلال ارتريا، ولا يمكن تغيير الاوضاع داخل اثيوبيا، الى ان جاء نظام العقيد منقستو هيلي ماريام ليشكل قوة افريقية

ضاربة، حيث لم تكن هناك قوة افريقية تقارن به من حيث الامكانات التي كان يتمتع بها. لقد بات كل ذلك في خبر كان وانهار النظام ، وعليه فان النظام الحالي ايضا اجله محدود مهما حاول من تمديد فترة بقائه. ويقتضي سرد تفاصيل الموضوع والتعمق في حيثياته الى فترة اطول . ومن الخطأ ان يقوم مراقب بأخذ مرحلة معينة مثل تجربة سنة واحدة ، او تكون لديه رؤية محبطة ليقول لك ان هذا النظام لا يقهر، أو ان هذا النظام قوي ولا يمكن أن يزول بسهولة وبالتالي دفع الناس للتخلي عن الوسائل الأخري لتحقيق غاياتها.
وفيما يتعلق بالنجاحات الدبلوماسية للنظام في اثيوبيا ليس هناك اختراعا جديداً، اذا اخذنا نظام هيلي سلاسي مثلا لم يكن لديه القدرة على الوقوف أمام نضالات الشعب الارتري ونضالات الشعوب الاثيوبية لولا الدعم الخارجي الذي كان يتلقاه. ان الحكومات التي تفتقر الى القاعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية داخل بلدانها تعتمد على الخارج. نظام الكولونيل منقستو هيلي ماريام اعتمد في الحكم على نفس المنطق ، والنظام الحالي هو بنفس نمط الانظمة الي شاهدناها عبر التاريخ. وما اود ان الفت الانتباه اليه هو اننا لايجب ان نكتفي بقراءة سطر واحد من الكتاب، لان الكتاب يحتوي على الكثير من الفصول والابواب و التفاصيل التي تشرح لنا مستقبل هذه الانظمة. ان مستقبل هذه الانظمة هو مستقبل ميئوس منه. واي نظام موجود في الحكم وفق هذه النظرية فإن اجله محدود.

سـ: السيد الرئيس قبل طرح السؤال التالي أريد ان أقول بأنه شدّ انتباهي سؤال توجه به زملاء في صوت الجماهير في فترة التسعينيات الى فخامة الرئيس وتحديداً بعد تحرير مدينة مصوع ، حيث سئلت: متى سيتم تحرير كامل التراب الارتري؟ وقلت في اجابتك ان الوقت غير بعيد ، وبالمثل فان سؤالي التالي له علاقة بالتنبؤ. فالحكومة الاثيوبية مستمرة في تحدي قرار مفوضية ترسيم الحدود والمجتمع الدولي بما فيه مجلس الامن من خلال استمرارها في احتلال اراضي سيادية ارترية ما هو الحل لهذا المشكلة؟

جـ: هي نفس القصة ، يعني اذا نظرت الى التحديات مثلاً ، لماذا هذه الفتنة ؟ ان قضية الحدود هي قضية فتنة من ضمن القضايا الاخرى التي شاهدناها قد تكون جاءت لصالح النظام في اثيوبيا، وقد تكن اصبحت ذريعة للتدخلات الخارجية لكن في النهاية لجأنا الى التحكيم وصدر الحكم . والخوف الآن هو اذا استقرت ارتريا يوماً واحداً فهذا يشكل مصدر قلق لكل القوى التي تتربص بهذا الشعب ، اذن لا بد من خلق مشاكل متتالية. حتى عندما صدر الحكم ورغم ما حفه من ظلم – انا لا أريد الخوض في التفاصيل – لكن طالما ارتضينا التحكيم لا بد من القبول بقرارات الحكم ولن يكون هناك استئناف او تراجع. هذا ما اتفق عليه وتم تثبيته اولا، وكان من المفترض تنفيذه رضينا ام أبينا. لو طبق الاتفاق على سبيل المثال كان سيخلق مناخاً محدداً. فالو عدنا برهة الى الخلف وطرحنا هذا السيناريو وقلنا ماذا كان سيحدث لو طبق قرار التحكيم في عام 2002؟ لو حدث هذا كانت الفرصة امام ارتريا للانطلاق وهذا ما يخيف كل القوى، لأن المشكلة أصلاً افتعلت للحد من تطور هذه الامة. ثم جاء القرار ليصبح أيضاً جزءاً من المشكلة. هولاء الناس لا يمكن ان يناموا الا بعد ان يخلقوا مشكلة. عدم تطبيق الاتفاقية هو لوضع قيد امام التطور في هذا البلد سواء كان تطورا اقتصاديا او سياسياً. افتعال مشاكل اضافية اخرى لارتريا هو جزء من الخطة. ويمكن الاشارة هنا الى القرار الاخير لمجلس قبل عام والذي يفرض حظر على ارتريا. ما هى مبررات فرض الحظر على ارتريا؟ لقد وصلت الامور الى هذا الحد الذي تمنع فيه ارتريا من التمتع بحق

على الدفاع عن نفسها وعن مصالحها،و لماذا صدر هذا القرار؟ هذا القرار لم يأت بشكل مفاجئ ، انها اجندة لمسلسل العقبات والعراقيل التي تضع امام ارتريا للحيلولة دون نهوضها. انا لا استهين بهذه العراقيل والعوائق امام مسيرة تطورنا ولكنها مسألة آنية ، قد تتفاوت الفترات الزمنية لتجاوز هذه المسألة، لكن اذا نظرنا الى التجربة من بعد صدور القرار الذي ارتكز واستهدف أساسا اضعاف ارتريا واسقاط النظام فيها وبعثرة ارتريا كامة .
وان الذين خططوا لهذا القرارا حاولوا ان يخلقوا ذرائع لاستصدار القرار، تحدثوا عن تدخل ارتري في الصومال، وكذا مشكلة الحدود الارترية الجيبوتية وغيرها من الامور المفتعلة، ولكن الهدف الاساسي هو خلق مشاكل بالنسبة للحكومة والشعب في ارتريا، واحداث انهيار اقتصادي وسياسي وامني، ومن ثم الغاء ارتريا من الخارطة السياسية. انه مسلسل وخطط واستراتيجية تنفذ خطوة بخطوة. اذا رجعنا الى ما سرب في وثائق ويكيليكس وما سرب من رسائل للسفير الاميركي هنا، يمكن الوصول الى خلاصة مفادها، ان هناك تصورا أو فالنسميه مرض نفسي لهولاء الذين يعتقدون بان ارتريا يمكن ان تنهار من جراء تلك الاجراءات التي يختلقونها . عندما اتخذ القرار 1907 في مجلس الامن باستخدام كافة الحيل كان الهدف منه اضعاف الوضع الداخلي في ارتريا، واحداث انهيارات سياسية . لقد ظلوا يتحدثون بشكل مستمر عن وجود مشاكل في ارتريا مثل انتهاكات حقوق الانسان ووجود فتنة بين مسيحيين ومسلمين ، وبين المسيحيين انفسهم، ونزاعات قبلية ووجود معارضة ، هذا بالاضافة الى محاولتهم فرض حصار اقتصادي وعسكري وامني وغيره.
ماذا كان الهدف من ذلك؟ المتابع لهذا المسلسل يلاحظ أن كل محاولة يقومون بها تواجه الفشل ليقوموا بمحاولة اخرى، وهذا يدل على ان هولاء الناس لن يناموا حتى يحققوا غاياتهم. ولكن كل هذه المحاولات والعراقيل لن تنجح على الاطلاق. فيما يتعلق بالمشكلة الحدودية، انا لا أقول لك بانها ستحسم خلال فترة وجيزة،و لكني اقول ان الظروف تتراكم وهناك جهة تعتقد بانها تخلق مشكلة لارتريا وتضعف ارتريا، والصحيح هو ان ارتريا كلما واجهت التحدي كل ما زاد من قوة شعبها وحكومتها وأصبحت الظروف افضل. هل مشكلة الحدود من الاولويات بالنسبة لنا الآن ؟ لا، انها لا تدرج في سلم الأولويات. هناك قانون من قوانين الصراعات العسكرية والصراعات السياسية يقول بان هذا النظام الاثيوبي سيهزم نفسه بنفسه . متى ستاتي هذه الهزيمة ؟ هل هي بفعل تطورات داخلية؟ هل هو بفعل ارتريا ؟ هل هو بفعل الظروف المحيطة بمنطقة القرن الافريقي؟ هل هي ظروف محيطة باوضاع دولية؟ قد نسرد ونسترسل في التفاصيل ، قد نطرح سيناريوهات، لكن المؤكد ان هذا النظام سيهزم نفسه بنفسه لانه يعتقد انه كلما اعتمد تكتيكات معينة واتى بمناورات جديدة، وأجل الحلول كلما اقترب من نهايته. ويجب ان ننظر للتاريخ من هذه الزاوية، وعلينا التحلى بالصبر، وسوف نرى ما نرى، والأمور ان شاء الله ستتطور دون ان يكون هناك اي تدخل مباشر مؤثر من جانبنا. وستتحرر ارضنا من الاحتلال طال الزمن أم قصر.

سـ: من بين مسلسل التدخلات والافتعالات الي اشرت اليها فخامة الرئيس ، افتعلت جيبوتي في عام 2008 ازمة حدودية مع ارتريا والتي تم تطويقها بحكمة وعقلانية ارترية، توجت في خاتمة المطاف بوساطة قطرية. أين وصلت وساطة دولة قطر؟

جـ: دعني اقول وبكل صراحة، يجب ان لا نخطئ ونلوم الحكومة في جيبوتي. أو الجيبوتيين بصفة عامة . جيبوتي هي دولة جارة وشعب جيبوتي هو شعب جزء منّا وجزء من المنطقة، ويجب أن لا نخطئ في هذه العملية ، وعلينا ان ننظر الى المسألة في الاطار الاقليمي والدولي. . فالولا وجود اجندة خارجية لما كانت هذه المشكلة. وبحكم خصوصية الواقع الموجود في جيبوتي اصبحت هذه الاجندة الخارجية ضمن خطتها لمنطقة القرن الافريقي والبحر الاحمر ، تعتمد على جيبوتي كقاعدة للانطلاق . هذا واقع موجود لا يحتاج الى تحليل وتفسير. ارتريا اصبحت من الشعوب والدول التي ترفض هذا التدخل الخارجي . اذا نظرنا الى الوضع في الصومال كما اسلفت ، واذا ما نظرنا الى الوضع في السودان كل هذا جزء مكمل لاستراتيجية مرسومة . من يخدم هذه الاجندة؟ والجوب هو ان النظام في اثيوبيا وغيره من الانظمة في المنطقة يدخل ضمن هذا المخطط والاستراتيجية. هذا المخطط جاء لتعقيد هذه المسألة وهو جزء من مسلسل التدخلات والمشاكل لخلق ازمات ومن ثم ادارة هذه الازمات في هذه المنطقة. ليس للجيبوتيين يدا في هذه العملية لا من قريب ولا من بعيد. لا اقول ذلك مجاملة ولكني لا الوم الحكومة في جيبوتي. لجيبوتي خصوصية وهناك ظروف فرضت هذه العملية، و لكن الاجندة التي فرضت هذه العملية جاءت من خارج جيبوتي بغية احكام السيطرة على هذه المنطقة من خلال الانطلاق من جيبوتي واتخاذ جيبوتي كقاعدة للانطلاق في هذه المنطقة . الفرنسيون كانوا موجودين بشكل مستمر بعد استقلال جيبوتي ، و لم ننزعج يوماً من تواجدهم رغم انه كان وجوداً غير ضروري، ومع ذلك كان للوجود الفرنسي دور بناء، لكونه يخلق الاستقرار في جيبوتي، ثم انه لم تكن هناك اضرار اقليمية ناجمة عن الوجود الفرنسي في جيبوتي. بعد 11 سبتمبر انقلبت العملية رأساً على عقب، واصبحت العملية مكشوفة للجميع. وفي اطار سلسلة التعقيدات وخلق المشاكل لارتريا جاءت هذه القضية. لقد ظهرت القضية الحدودية المفتعلة لاول مرة في ابريل 2008 بشكل مفاجئ، ولكن كانت لدينا متابعات حيث اننا لا ننظر للامور من زاوية جيبوتي بل من منظار الاجندة الخارجية. انا لا اريد ان ادخل في تفاصيل الاحداث، ولكني اقول ان الرئيس اسماعيل عمر قلي كان بمقدوره طرح القضية معي مباشرة، عوضا عن طرحها على امير دولة قطر في ابريل 2008. واعتقد امير دولة قطر ببراءة ان هناك مشكلة حدودية فاتصل بي وقال لي ان هناك مشكلة حدودية مع جيبوتي. فقلت له : من أين جاءت هذه المشكلة؟ فرد علي قائلا ان الرئيس اسماعيل عمر قلي اتصل به وابلغه بان هناك مشكلة في الحدود مع اريتريا. فقلت له بشكل عفوي: ان الرئيس اسماعيل عمر قلي جاري وهو اقرب الي منك، وكان من المفترض ان يتحدث معي مباشرة بدلا من التحدث اليك. واذا كانت هناك مشكلة في الحدود يمكن حلها في الاطار الثنائي. حينها اعتذر الامير وقال انه اتصل بي لأ ن الرئيس عمر قلي ابلغه عن هذا الامر، واذا كان من الممكن حل المسألة في الاطار الثنائي فهذا هو الافضل. فقلت له مرة اخري كان من الاجدر ان يتحدث معي الرئيس قلي مباشرة، وما هي المشكلة بالاساس؟ بعد ذلك ابلغني الامير بانه سيتصل بي مرة اخرى وحدث ماحدث. في اليوم التالي جاء الرئيس قلي مع جيشه الى المنطقة الحدودية. وانا شخصياً اعذر الرئيس قلي على ما حدث وهذه ليس بقضية بالنسبة لي. بعد ذلك افتضح الامر عندما صدر تصريح وزارة الخارجية الاميركية بشأن المسألة الحدودية المفتعلة . كيف يجوز لوزارة

الخارجية الاميركية ان تصدر مثل هذا التصريح؟ ويمكن ان تكشف الـ وكيليكس تفاصيل اكثر عما دار في الكواليس. لان وكيليكس اصبحت الآن مرجعا لكل هذه الوقائع والحقائق التي ظهرت في حينها. ربما لم نكن نعلم كيف كانت تجري الامور لكن الوثائق غدت الآن موجودة. لا يوجد ثمة مبرر دبلوماسي أو منطق قانوني أو ادبي لوزارة الخارجية الاميركية لكي تقوم فجاة باصدار هذا التصريح الذي زعمت فيه بان ارتريا احتلت اراضي جيبوتية. كيف يمكن لدولة عظمى وكبيرة وبهذا الحجم من التطور التكنولوجي والصناعي ان تتحدث بهذا الشكل؟ اما كان من الاجدر بترك القضية للاطراف المعنية؟ اما كان من باب المنطق ان تحقق في القضية بالوسائل المعروفة؟ كيف يمكن لوزارة الخارجية ان تخرج علينا بتصريح بهذه القباحة ؟ العملية كانت مكشوفة من اليوم الاول . وصدور التصريح يمكن تصنيفه ضمن العنجهية التي تمارسها الدبلوماسية في واشنطن. في تقديري انه غباء وسذاجة سياسية ودبلوماسية. فالادارة الامريكية سارعت بادانة ارتريا من دون أي مقدمات، مما ادى الى افتضاح الامر منذ الوهلة الاولى. ويفهم من ذلك بأنه لم يكن هناك أي دور لجيبوتي ولا للحكومة الجيبوتية في هذه العملية المطبوخة مسبقاً . وفي واقع الامر، لم تكن الحكومة الجيبوتية واعية للمسألة ، وربما كان الامر ايضا فخا حتى للحكومة الجيبوتية نفسها.
والامر الغريب والعجيب هو مباشرة بعد صدور التصريح الاميركي، صدر تصريح آخر من الأمم المتحدة بنفس مضمون الادانة الامريكية، وكأن الامم المتحدة عبارة عن مكتب تابع لوزارة الخارجية الاميركية. كيف يجوز للامم المتحدة ان تصدر هذا التصريح؟ اذن المسرحية كانت واضحة من بداية العملية وهذه كانت مشكلة مفتعلة. على كل حال هذه خلفية الموضوع ولا اريد الخوض اكثر ، وهناك وثائق بدات تظهر كاشفة الكثير من الوقائع، وربما تظهر وثائق اخرى لا نعرفها تحدد لنا ملامح مجمل العملية. لكن بعد صدور القرار الجائر في 23 ديسمبر 2009 والذي لا يستند على اي شيئ قانوني، عادت الامور الى نصابها. القطريون طرحوا نفس المبادرة مجدداً وقالوا ليس هناك داعي لتعقيد الامور، وانتم اخوة ويمكنكم حل المشكلة في اطار ضيق . لم يستجد شيئ في مواقفنا ، وكنا نحبذ لو استطعنا حل هذه المسألة في الاطار الثنائي، و ما دات القضية خرجت من السيطرة، لا مانع في ان تحل في اطار شريك للطرفين يحاول ان معالجة هذه المشكلة بوسائل قانونية وبمهنية وليس بطرق عاطفية او على عبر اتفاق دبلوماسي بين دولة واخرى. اذا كانت هناك مظالم او ادعاءات يجب ان يتم اثباتها بوسائل قانونية. نحن اذا كنا متهمين باحتلال أراضي الغير او بتجاوز حدودنا الدولية، هذا ايضا من دون تقديم قرائن مادية تثبت الادعاء بشكل قاوني ومهني.

ونحن لسنا بحاجة لاخراج الامور عن السيطرة ، طالما ان المسألة اصبحت واضحة الأن حيث هناك اجندة تريد ان تفتعل مشكلة لاغراض لا تخدم مصالح جيبوتي وارتريا. لم يكن هناك جديد في موقفنا ورحبنا بالمبادرة القطرية والاخوان في جيبوتي ايضاً رحبوا بها، والامور تسير الآن بشكل طبيعي. والمحاولة التي كانت لتأجيج المسألة وتعميق المشكلة المتفعلة وربط هذه المشكلة مع اجندة اخرى في المنطقة اصبحت الآن غير موجودة رغم الاصرار على التمادي في هذا الموضوع، وتدويل المسألة وخلق مشكلة لارتريا وكل ذلك ياتي ضمن المسلسل الذي ذكرته سلفا. الان نتعامل مع المسألة بهدوء لسنا بحاجة للدخول في مهاترات اعلامية عبر الفضائيات ولا نريد التحدث في هذا الامر ،وليس لدينا اقتناع بان هذه مشكلة ارترية – جيبوتية وليس هناك مشكلة ارترية جيبوتية بالأصل . وعملية الاصطياد في المياه العكرة مستمرة، والمهم هو ان الخطة امست الآن مكشوفة للجميع . وبعد مضي عامين على القضية المفتعلة، تولدت قناعة لدي العديد من الناس

بـان الصـورة غدت جليـة تمامـاً ، وبـات اهل الخيـر فـي منطقتنـا وخـارج منطقتنـا يعرفـون حقيقـة الموقف. بـالطبع الاجنـدة المنـاوئة لا تظـل بعض دول المحيط تلوكهـا، واخص بـالتنويه الـى نظـام اديس أبابا وبعض الادوات في المنطقة المنضوية تحت مظلة الايقاد ، علاوة على محاولـة استخدام مؤسسات داخل الاتحاد الافريقي لتمرير هذه العملية وتعقيدها مـا زالـت مستمرة، الا اننـي استطيع القول بان الخطة والاجندة اصبحت مفضوحة ولا يوجد أي مبرر قانوني ولا ادبـي ولا سياسـي لاي قوة لكي تقوم بمحاولة توظيف هذه المشكلة المفتعلة لتأجيج مشاكل اخري موجودة في المنطقة.

سـ: فخامة الرئيس يمر اليمن بازمات متعددة الابعاد ، فما هو موقف ارتريـا مـن ذلـك البلـد الجـار والصديق؟

جـ: فيما يتعلق باليمن ليس هناك شيئ جديد في مواقفنا التي تم تأكيدها عمليـا فـي بدايـة التسـعينيات. ويدرج موقفنا التضامني مع اليمن في سياق فهمنـا لخلق محيط آمن، ومحيط يؤمن منـاخ التعـاون بين هذه البلدان. نحن مع وحدة اليمن وليس في موقفنـا أي ضـبابية . كـان هنـاك شطران لليمـن فـي عهد الاستعمار وما بعد الاستعمار ولكن جاءت الوحدة كـارادة لليمنيين فـي الشـمال وفـي الجنـوب، وموقفنا مع وحدة شطري اليمن، لاننا نعتقد بانهـا تصـب فـي مصـلحة اليمنيين اولا وقبـل كـل شيئ ولمصلحة المنطقة كلها سواء كان في جنوب الجزيرة ، أو في البحـر الاحمـر أو فـي منطقـة الخليـج وفي المحيط الهندي ايضا. وفي ظل ظروف القرن الافريقـي الراهنـة نعتقد ان اليمـن هو جـزء مـن الخريطة السياسية للمنطقة ، وعليه فان استقرار اليمن يهمنا. وفيما يتعلق بوحدة اليمن لدينا التزام مبدئي بها، ونرى انه حتى لو كـانت هنـاك مشـاكل اقتصـادية واجتماعيـة وثقافيـة وسياسية يجـب ان تحل في اطار الوحدة، وينبغي ان لا يتم تاجيج الامور ودفع المشـاكل الداخليـة حتـى تنزلـق وتصـبح مشكلة اقليمية ودولية . ان الاجندة العالمية التي تحاول توظيف قضية الارهاب ومحاربـة مـا يسـمى بالارهاب كاجندة لتمرير مصالحها للهيمنة والاستحواذ، يجب ان لا تعطـى لهـا فرصـة فـي اليمـن ، واليمنيون قادرون على حل مشاكلهم . اذا كانت هناك مشكلة، واريـد تشـخيص هذه المشـكلة، فهـذا يحتاج الى مبادرة يمنية . وكما سبق قولي ، ان حل مشـاكل السـودان يتـم بالسـودنيين، وحـل خـلاف الصوماليين يتم بالصوماليين ، فإن اليمنيين أيضا قادرون وجديرون بحل مشاكلهم بأنفسهم. التـدخل في شئون اليمن سواء كان كان بحجة وجود الحوثيين او بسبب تظلمـاتهم ومطـالبهم ومـواقفهم ومـن ثم الاستفادة من هذا الواقع واستغلاله للتدخل لزعزعة الامن والاستقرار في اليمن ،هذا شيئ غير مقبول، ونحن نرفضه جملة وتفصيلا.

نحن نرفض التدخلات الخارجيـة بـاي ذريعـة كـانت. اذا كـانت هنـاك تظلمـات فـي الجنـوب ، توجـد ايضا تظلمات في الشمال ايضا. واليمنيون ادرى بمشاكلهم واقدر علـى حـل مشـاكلهم دون تـدخلات خارجية. اذا كانت هناك مشاكل محلية يجب ان تحل محلياً ، يجـب ان لا يكـون هنـاك تـدخلات . اذا كانت هناك اطراف ذات توجهات بناءة تجاه اليمن يجب ان تساعد اليمنيين كي يحلوا مشاكلهم دون تأجيج وتعقيد هذه المشاكل. وتجدر الاشارة الى انه تثار بين الحين والاخـر قضـية وجـود عناصـر تابعـة للقاعدة فـي اليمـن. نعتقد ان اليمنيين قـادرون علـى حـل هذه المشـكلة . اذا كـانت هنـاك قـوة خارجيـة تـاتي لحـل هـذه المشـكلة بالانابـة دون العمـل الفعـال لليمنيين، سـيخلق التـدخل الخـارجي بالتاكيد حالة عدم الاستقرار من دون ان يحل القضية . نحن في ارتريـا نعتقـد بـان تجنـب التـدخلات الخارجية وايجاد حلول يمنية هو الحل الامثل، وان كل الدول المجاورة لليمن يجب ان تساعد اليمن

في حل مشاكله سواء كانت مشاكل اقتصادية او اجتماعية او سياسية وغيرها . قضية التنمية ، الادارة والنظام السياسي كلها شئون يمنية ويجب ان تحل بالمبادرات اليمنية. اما محاولات او ايجاد حلول من خارج اليمن فهذا شيئ مرفوض، ونحن كنا ولا نظل مع اليمنيين، مع استقرار اليمن، مع وحدة اليمن، ومع حل مشاكل اليمن من قبل اليمنيين انفسهم ليس الا.

س: فخامة الرئيس – في الفترة الأخيرة كثر الحديث عن القرصنة في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن وعلى طول امتداد السواحل الصومالية في المحيط الهندي. فما رأيك في تلك الظاهرة ؟ وما هي سبل معالجتها؟

ج: هذه الظاهرة هي جزء من إفرازات عدم الاستقرار في الصومال وفي المنطقة كلها . الصوماليون أصبحوا ضحية هذه التدخلات والأجندة الإقليمية والدولية . لا توجد في الصومال حكومة ولا مؤسسات حكومية ولا يوجد استقرار يؤمن حياة كريمة للمواطن الصومالي ،أضطر الصوماليون للجوء إلى خيارات أخرى، بحكم إنهم لم يستطيعوا الاستفادة من الموارد البحرية والثروة السمكية على طول شواطئ الصومال التي أصبحت مصدر رزق للقوى الأجنبية لان هناك فراغا موجودا في ظل انعدام الحكومة والمؤسسات الحكومية وفي ظل انعدام القدرة على حماية مصالح الصوماليين . ليس هناك مفر أمام الصوماليين غير مواجهة الأمراض والمجاعة وانعدام فرص العمل وهجرة متواصلة للصوماليين . هذه الظروف غدت تدفع بعض الصوماليين الى إلا اللجوء إلى وسائل غير مقبولة قانونياً، لأنه ليس هناك مناخ يساعدهم على إتباع الوسائل القانونية . إذن القرصنة هي ظاهرة من الظواهر التى نتجت عن عدم قدرة الصوماليين على الاستفادة من ثرواتهم البحرية ، كما ان الشواطئ الصومالية أصبحت مواقع لدفن النفايات التى تأتي من مختلف البلدان . لا توجد حكومة تستطيع السيطرة على الشواطئ ، كل من يريد أن يتخلص من نفاياته يجلبها إلى الشواطئ الصومالية ، هناك معلومات تدل على ان هذه الظاهرة أصبحت عادية على الشواطئ الصومالية .أنا لا ابرر قضية القرصنة وكأنها نتيجة وجود نفايات او نتيجة عدم قدرة الصوماليين على الاستفادة من إمكانياتهم وثرواتهم البحرية ، بل أقول ان هذه الظاهرة هي إفراز لعدم وجود حكومة ومؤسسات حكومية في الصومال .

وفي النهاية ما هو الحل ؟ الحل هو ان الصوماليين هم الوحيدون القادرون على حل هذه القضية . ويمكن حل المشكلة بوسائل بسيطة أو بدائية بالمقارنة مع الأساطيل والتكنولوجيا الموجودة والتي جاءت من مختلف أنحاء العالم إلى شواطئ الصومال. هل استطاعت هذه الأساطيل أن تحل ظاهرة القرصنة أو ان تحد من هذه الظاهرة ؟ بالعكس على النقيض من ذلك أصبحت الأمور تتعقد كل يوم ، ونحن نقول الحل الجذري هو إقامة صومال موحد وحكومة شرعية وفعالة ومؤسسات في الصومال.كان الصومال يملك مؤسسات عسكرية وسلاح بحرية وإمكانيات كبيرة في زمن الحرب الباردة قبل انهيار نظام الرئيس سياد بري.لو كان هذا النظام أو غيره من الأنظمة أو الحكومات موجود على ارض الواقع وتوجد مؤسسات حكومية فاعلة لما كانت هناك ظاهرة تسمى القرصنة في الصومال، ولكان الصومال مستقرا ولتوفرت فيه فرص العمل ولما اضطر أحد إلى اللجوء إلى هذه العملية .

العامل الآخر هو ان هناك شركات عالمية تستفيد من هذه الظاهرة بطريقة غير مباشرة مثل

مؤسسات أمن خاصة مثل بلاك ووتر ، بالإضافة إلى شركات التامين التي تجد مصلحتها في هذه العملية ، هذا مما فاقم ظاهرة القرصنة طالما هناك من يدفع لهم فدية على ما قاموا به من عمل ، وبهذه الطريقة يتم تشجعهم على الاستمرار في هذا العمل. إنني أقول ان هناك الكثير من العوامل الموجودة التي تساهم في استمرار ظاهرة القرصنة والتي تستفيد منها أطراف غير صومالية. أقول مرة أخرى لنعد إلى المربع الأساسي وهو إيجاد استقرار في الصومال وإعطاء الفرصة للصوماليين لحل مشاكلهم وإيجاد حكومة ومؤسسات دولة حتى يتم معالجة هذه القضية أو ما يسمى بظاهرة القرصنة. وجلب أساطيل أميركية ، ألمانية ، فرنسية ، صينية ، إيرانية وغيرها إلى المنطقة فلا جدوى منه لا ويمكن ان يكون بديلاً للحل الصومالي لهذه المسالة.رؤيتنا هذه بشكلها المفصل جزء من موقفنا لحل القضية الصومالية، نحن لا ننظر إلى ظاهرة القرصنة بمعزل عن الوضع السياسي والأمني في الصومال .

س : في ذات السياق فخامة الرئيس تتحرك وتتحدث الدول الكبرى والوسطى عن أمن وسلامة البحر الأحمر ، في حين تبقى دول المنطقة في موقع المتفرج . فكيف تحلل وتتعامل إرتريا مع هذه المسالة الحساسة ؟.

ج: نحن نرفض هذه التدخلات الخارجية ليس لأسباب عاطفية وسياسية بل لأنه عملياً وفنياً كان بإمكان دول هذه المنطقة لو تركت لحالها وجمعت ما لديها من إمكانيات لمعالجة هذه القضية لاستطاعت ان تعالجها، ليس باستخدام القوة بطريقة سياسية . ولو سلمنا جدلا بوجود إشكالية أمنية ، فإن معالجتها لا تحتاج إلى تكنولوجيا حديثة وصواريخ وأساطيل تجلب إلى المنطقة ، بل ان دول المنطقة وبالتعاون فيما بينها ستحل أي إشكاليه أمنية دون تدخلات خارجية من دون الاعتماد على قدرات خارجية . قضية القرصنة والإمكانيات المتاحة للقراصنة هي قوارب فايبر عادية ليس لها أسلحة او غيرها ، ربما أن هناك أسلحة خفيفة لكنها فاعلة بإعتبار انه ليس هناك قوة تحد من تجاوزاتها ، بمعنى إذا تصورنا المساحة الجغرافية التى نتحدث عنها والتي تشمل الشواطئ الصومالية وخليج عدن والمحيط الهندي، فان كل أساطيل العالم لا تكفى لمراقبة نشاط القراصنة في هذه المساحة ، ولأسباب عسكرية وفنية فإن هذه العملية غير ممكنة وغير مجدية .

ولكن إذا أتيحت الفرصة والمجال أمام الصوماليين وبالتعاون مع الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن كان بالإمكان تجاوز هذه المشكلة ، وكل الدول المجاورة هذه كانت ستخلق آلية للتعاون فيما بينها وتوفر الإمكانيات اللازمة لمعالجة هذه القضية .

إلا أن هذا لا يخدم إلا مصالح القوى التي تستفيد من القرصنة ، والقوى التي تحاول ان توظف القرصنة كذريعة لتمرير أجندتها في المنطقة ، وأي محاولة لإيجاد بدائل أصبحت تواجه تحديا من قبل القوى التي نشرت أساطيلها، تستفيد من عدم الاستقرار المنطقة .

هناك قوى تستفيد من عدم الاستقرار في هذا الممر الدولي، والقوى التي تتحدث عن مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة وإيجاد مناخ آمن، يبدو كلامها ظاهرياً انه جيد ولكنه خداع وأكذوبة لتغطية الأجندة المعروفة والتي هي استمرار عدم الاستقرار والأزمات في المنطقة حتى تدار لخدمة الأجندة الخفية في منطقة القرن الافريقى والبحر الأحمر.

س: فخامة الرئيس بين الحين والآخر تطفو على سطح الأحداث أزمة مياه النيل بين دول المنبع والممر والمصب.فما هي حقيقة هذه الأزمة ؟ وما هو موقف إرتريا منها؟.

ج: هناك عشر دول في هذا المحيط ونحن اخترنا ان نكون عضواً مراقباً لاعتبارات كثيرة لا أريد الخوض فيها ، لكن المنبر الذي يتم فيه تناول هذه القضية أصبح منبراً مسيساً، والهدف من ذلك خلق أزمات بين البلدان سواء كانت بلدان المنبع أو المصب ، وخلق فتنة بين هذه البلدان حتى لا تتوصل إلى اتفاق يؤمن مصالح كل هذه البلدان ، سواء كانت مصر أو السودان أو دول المنبع ، وغدت هذه القضية غطاءاً لأجندة وعملية ابتزازا ومحاولة لخلق أزمات. إذا نظرنا إلى موارد مياه النيل نجد ان كل الشعوب لم تستفد من هذه الموارد ، حتى الشعوب التي تعتقد إنها أقامت بنية تحتية للإستفادة من هذه الموارد مثل مصر والسودان فإنهما لم يستفيدا منها بالشكل المطلوب ، أتحدث هنا من الناحية الفنية المحضة وليس من الجانب السياسي للمسألةً .فخلال العشرين عاما الماضية لم يستفد أحد من هذه الموارد مصر لم تستفد حتى في إطار الاتفاقيات القديمة . والسودان هو الآخر غير مستفيد من مياه النيل. وفيما يخص أثيوبيا التى تدعى بأن ما يزيد على 80% من مياه النيل تأتى من النيل الأزرق لم تستفد حتى بنسبة 2% او 3% من هذه المياه سواء كان في مجال الزراعة أو في ميدان توليد الطاقة .

الدول الأخرى مجتمعة والتي لا تقدم إلا اقل من 20% من مياه النيل تتمتع ببدائل أخرى حيث تتوفر فيها الأمطار وخيارات أخري غير مياه النيل . إذا نظرنا إلى كل بلد على حدا وتسألنا هل تم الاستفادة من هذه الموارد لتغيير نمط المواطنين؟ ، وهل تم إقامة البنية التحتية التى تتيح الاستفادة من المياه لأغراض زراعية أو لتوليد الطاقة ؟ الجواب هو لا شيء على الإطلاق . هناك ثمة أرقام مذهلة تشير إلى أن 1% ،أو 2% أو 3% من المياه فقط تُوظف لتطوير الاقتصاد أو تنمية هذه المجتمعات !!! . إذن هل نحن في صراع الموارد ؟ هل هناك شح في موارد مياه النيل ؟ إذا كان هناك شح مياه يمكن ان تقول دول المنبع أو المصب إنها لم تنل حصتها من المياه وبالتالي يمكن ان ينشأ صراع أو خلاف ، لكن في الحقيقة ان هذا أمر مفروغ منه وليس هناك جدل حول هذا الجانب .أعتقد ان المسألة هي محاولة لإيجاد أندية كما يحاول النظام في أثيوبيا الاستفادة من هذا العنوان كعامل للابتزاز اتجاه الدول ، أو محاولة لخلق نادي يخدم أجندة غير مرتبطة بقضية مياه النيل . ان النظام في أثيوبيا يحاول ان يخلق تكتلا ؟ هل هناك ثمة مبرر لهذا التكتل ؟ هل هذا التكتل يعتمد على مصالح مشتركة في مقابل مصالح دول المصب ؟ هل هناك خلاف حقيقي ، وتكتلات وتجاذبات بين مصر والسودان من جانب والدول الأخرى من جانب آخر ؟.

هذه القضايا المفتعلة تأتي في إطار الأجندة التي تحاول ان تخلق أزمات في المنطقة ومن ثم إدارتها ، فلا توجد هناك مشكلة مياه وليس هناك خلاف حول تقاسم موارد مياه النيل بين دول المنبع والمصب ، كل هذه القضايا مفتعلة . لو كان هناك مجال أو مناخ ملائم لناقشت هذه الدول ودرست بتعقل كيفية الاستفادة من مياه النيل لتنمية اقتصادها والموارد الزراعية وغيرها من الفوائد المائية. لو حدث هذا فإن موارد النيل تفيض عن الدول العشرة وبوفرة، ، بما فيها ارتريا كعضو في دول حوض النيل . ففي نظرنا على الدول المعنية الخروج من تلك المتاهات التي دخلت فيها ، والتي عقدت العملية ، وأدت الى انجراف ن واستدراج نحو أجندة غير معلنة فاقم من التعقيد .القضية. فدول المنبع ليس لها مصلحة للدخول في صراع مع السودان او مع مصر

والعكس صحيح أيضا. فعلى خلاف ذلك ينبغي ان تكون المياه فرصة لهذه البلدان لخلق علاقات اقتصادية وتوفير موارد مادية للاستفادة من النيل بحيث يتم تصدير جزء من هذه الإمكانيات والقدرات لكي تستفيد منها الدول المحيطة .

الشرق الأوسط والعالم العربي يمكنهما استثمار إمكانياتهما المالية إمكانياتهما المالية في موارد مياه النيل، وربما قد تأتى الاستثمارات من أوروبا واسيا للاستفادة من هذه الموارد ، وهكذا فان أجيالا عديدة في دول المنبع والمصب ستستفيد من هذه الموارد ، في الوقت الراهن الأمور انزلقت إلى مجال المهاترات وتعقيدات سياسية . علما ان البلدان في غنى عن هذه التجاذبات التى ليس لها معنى ولا تخدم مصلحة الأجيال الحالية والمقبلة في المنطقة .

س: فخامة الرئيس في العديد من لقاءاتك مع وسائل الإعلام العربية كنت تنصح بعدم تسييس قضية مياه النيل.فهل تم تسيسها بالفعل؟

ج : يجب ان يكون هناك حوار مع كل الأطراف ، ولا جدوى من الدخول في مهاترات وممارسة الابتزاز وتسييس هذه القضية كان من الأفضل ان تتصرف الدول المعنية بعقلانية وهدوء وموضوعية وتناقش هذه القضية لمصلحة الأجيال القادمة .
ولكن ومن دون وعي تم الانجراف في هذه العملية والدخول فيها بشكل عفوي، وأصبح الحديث عبر الإعلام. صحيح هناك جوانب ايجابية وبناءة للإعلام، لكن هناك أيضا جوانب سلبية يجب ان نتنبه لها، لان الإعلام في بعض الأحيان و دون وعى يزج بك في مهاترات عبر الفضائيات وتكون النتيجة المزيد من الإشكاليات والتعقيدات.
فقبل اتخاذ المواقف وتبنى السياسات ينبغي تجنب عملية تسييس القضية من جانب الكثير من البلدان والمؤسسات داخل هذه البلدان، هذه مسالة أسياسية .يجب ان يتحلى الناس بالوعي لمخاطر تسييس القضية . الآن أضحى وعي الناس أفضل مما كان عليه في السابق ، ومع مرور الزمن بدأت الكثير من الحكومات والمؤسسات تعي مغزى هذا الاستدراج الخفي والأخطاء التي ترتكب عبر أفعال وردود أفعال، وعليه يجب على كل الأطراف سواء كانت في المصب أو المنبع تجنب السقوط في هذا الفخ

.

س: فخامة الرئيس ما هي طبيعة العلاقة الارترية العربية من ناحية وطبيعية العلاقة الارترية – الإسرائيلية من ناحية ثانية ؟ ولماذا يربط بعض الساسة العرب ووسائل الإعلام العربية هذين الأمرين؟

ج: في تقديري هذه سذاجة، ونحن تعبنا منها كثيراً. بالأمس كنت في الجامعة العربية وكانوا يتحدثون عن هذا الموضوع وكأننا قادمون من القمر. أولاً قبل كل شيء الجامعة العربية هى ليس للعرب فقط ، من المفترض ان تسمى جامعة عربية افريقية لان بعض البلدان توجد في أفريقيا. ومن يمكنه الادعاء بأن البلدان التي تعتبر عربية ومنضوية في الجامعة العربية وتقع في القارة الأفريقية ، إنها غير افريقية، فهذا غير منطقي . الجامعة العربية أو الانتماء لهذا التكتل الإقليمي كان من المفترض ان يكون بمعايير تنسجم مع القرن الحادي والعشرين ، فهناك ثمة معايير قديمة لا تظل باقية . لقد قلت لهم نحن لسنا بحاجة إلى تصاريح او رخص حتى نشترى هوية من أي كان.

وهذا يتجسد في ثقافتنا ووجودنا التاريخي والجغرافي في هذه المنطقة ، يجب ان لا تسير الأمور بشكل عاطفي ، هذه مشكلة موجودة في المنطقة . نسبة لعدم جدية القوى التي تتفاعل في إطار هذا المحيط أصبحت القضية العربية في مهب الريح ، وأصبح الحديث عن أمور ساذجة ولا معنى لها ، وغابت المصالح الإستراتيجية التي تؤمن لهذه الدول تكتلاً معيناً. في اعتقادي لو حدث تكامل في بين دول هذه المنطقة، فإنها تملك مقومات تشكيل قوى عالمية من دون مبالغة.

س : هل تقصد المنطقة العربية؟

ج : نعم المنطقة العربية . هذه المنطقة تملك أكثر من 60% من احتياطيات النفط العالمي وهى بقعة لا تزيد عن 5% من مساحة الكرة الأرضية . وعلاوة على ذلك، فإنها تحتل موقعا استراتيجيا في الخريطة الجيو- استرايجية الدولية .ولكن اليوم أين نحن في هذه المنطقة سواء كنا عرباً ، أم غير عرب ، أم أفارقة، أم في شمال الجزيرة ووسطها وجنوبها؟ الأمر المدهش حقا هو ان وعى الناس أصبح بشكل عفوي أو متعمد يخرج عن إطار القواسم المشتركة، ويحدث تسييس لأمور ساذجة ليس لها علاقة بالمصالح العامة لكل هذه البلدان والشعوب في هذه المنطقة ،وتؤدى إلى متاهات ل معنى لها، مثل النقاشات والسجالات غير المجدية على شاكلة هل أنت عربي أم غير عربي ولماذا لا تنضم إلى الجامعة العربية؟ أو غيرها.أساساً هناك ثوابت يجب أن تناقش بشكل موضوعي. وهناك ضرورة تاريخية لبلدان هذه المنطقة والعرب كلهم ليقفوا مع أنفسهم ويتساءلوا: أين نحن في القرن الحادي والعشرين؟ هل نعيش في القرون الوسطى؟ ومع الأزمات المالية الحالية في العالم فإن الفرصة مواتية للمنطقة العربية مقارنة بما كانت عليه أبان الحرب الباردة أو في نهاية القرن العشرين،ولذا يقتضي الأمر مناقشة تلك الثوابت من هذه الزاوية.

وفيما يتعلق بالقضية العربية الإسرائيلية وصلت الآن إلى طريق مسدود ليس من جديد تحت الشمس، لقد قلنا ذلك منذ توقيع اتفاقية أوسلو. كنا نتابع الفلم وقلنا منذ البداية أن هذا الطريق سوف لا يؤدي إلى نتيجة، أن تخطئ مرة مرةً أو مرتين أو ثلاث مرات هذا ممكن، ولكن الاستمرار في الخطأ لا يعدو أن يكون سذاجة. لن يحدث شيء في المفاوضات ولن تكون هناك مفاوضات مجدية في ظل المعطيات الراهنة. إذا كنت مقتنعاً بأن المفاوضات سوف لا تؤدي إلى نتيجة لماذا تستمر في هذه المفاوضات؟ هل هي مصلحة إسرائيل أم مصلحة العرب التي تقتضي ذلك، إنها ليست في مصلحة الطرفين. ما دامت إسرائيل موجودة في هذه المنطقة وما دام الكثير من الدول العربية غير معترف بها رغم وجودها وعضويتها في الأمم المتحدة، فما هو الخيار الأنسب للتعايش في هذه المنطقة؟ هل هذه الأزمة ستظل مزمنة تضعف إمكانيات العالم العربي والدول العربية وتدخلها في متاهات ليس لها نهاية تستمر لأجيال وأجيال؟ واذكر أننا دخلنا في مشكلة مع الفلسطينيين في بداية التسعينيات وربما كانت لدينا مشكلة سابقة ، لكن حينها قلنا لهم صراحة ان مفاوضات اوسلو سوف لا تخطو خطوة إلى الأمام، ولم نعترف بحكومة رام الله لأنه ليس هناك مبرر لها. وان الفلسطينيين والعرب الآن مقتنعين بأن لا جدوى لهذه الحكومة . ما هي المبررات التى دفعت الفلسطينيين للتوقيع على اتفاقية اوسلو ؟ ولماذا اتفاقية اوسلو أولا ؟ هل كان هناك أمل بإقامة دولة للفلسطينيين . لقد لاحظنا خلال السنوات الماضية بأنه في كل مرة يعلن عن اختراع جديد ، مرة يقولون دولة فلسطينية قابلة للحياة ، وتارة يقولون حل الدولتين وغيرها من مصطلحات ، فهذه إساءة لشعوب هذه المنطقة ، وإساءة للدول المعنية ، وإهدار لفرص الوصول الى حل شامل وعادل

.لقد حان الوقت للعالم العربي في بداية القرن الحادي والعشرين لكي يراجع حساباته ويقرأ الأحداث وتطوراتها، وصولا الى إجماع على القواسم الإستراتيجية المشتركة .
وان إقحام ارتريا مرة مع إسرائيل وطورا مع إيران وتارة مع هذا الطرف أو ذاك من العرب ، أمر مضحك ويبعث السخرية، وأقول ببساطة نحن لسنا للبيع وليست لنا تجاذبات او تجارة ولن ندخل في محاور مع هذا أو ذاك . ومن يردد مثل هذا الكلام لن نجاريه في منطقه ، لان ذلك الكلام يفتقر للنضوج السياسي . ومهما كان الأمر فنحن بلد صغير وجديد ومازلنا في البدايات، ولكننا لسنا للبيع ولا نبحث عن هوية من أي طرف كان، ولن ندخل في المحاور الموجودة ، وان كل ما تصبو إليه اريتريا هو استقراراً هذه الأمة ونهضتها ليس الا . لو سئلت شخصيا ماذا تتمنى في هذه المنطقة ؟ لقلت أتمنى ان تتوحد كلمة هذه الدول العربية مجتمعة بمواردها وإمكانياتها وجغرافيتها لتصبح دولة عظمى ، في هذا القرن الحادي والعشرين الذي يتميز بتعدد الأقطاب ، لو حدث ذلك ستصبح هذه المنطقة أقوى من الصين وأقوى من الهند واليابان وأقوى من ارو ربا التي دخلت الآن في أزمات مالية واقتصادية وليس هناك مخرج من هذه الأزمات ، فالفرصة الآن مواتية أمام هذه الدول التى تملك موارد وتتمتع بموقع استراتيجي ولها أهميتها في ظل نظام العولمة. وكان بالإمكان الاستفادة من هذه الفرص. في حين العيش في القرون الوسطى والتحدث عن العروبة وعن الذي أنضم إلى الجامعة وعن من يوجد خارج الجامعة، ومن يقف مع زيد ومن يقف ضد عبيد، وفي أي محور أنت؟ وفي أي تكتل؟ فهذه ترهات نحن معشر الارتريين في غنى عنها.

وفيما يتعلق بإسرائيل أرى بأن الإسرائيليين وبالطريقة التي يسيرون عليها وبالأسلوب الذي نشاهده كل يوم سوف يؤدي إلى كارثة لمستقبل الأجيال. ربما أن هناك ظروف إقليمية وعالمية سمحت لهم بالتمادي في هذه الطريقة. ولكن الاستمرار بهذا الشكل سوف يؤدي إلى كارثة بالنسبة للإسرائيليين. وعلى الإسرائيليين أن يفكروا عشر مرات قبل أن يتمادوا في هذا الطريق. حقاً هناك ضعف عربي، وهناك انقسام عربي، وهناك ظرف دولي يساعد الإسرائيليين ويدعمهم. هذه السياسات التي يتبعها الإسرائيليون لن تخدم مصالحهم في المنطقة كلها. إذا كانوا موجودين في هذه المنطقة فان التعايش مع شعوب المنطقة هو الخيار الأفضل وهذا الخيار له متطلبات وعليهم أن يفوا بهذه المتطلبات. أما الاستفادة من ظروف آنية أعطتهم مجالاً وتفوقاً، والاعتماد على هذا التفوق والركون اليه فهذا لا يخدم مصالح إسرائيل.
يجب أن يكون هناك حل عقلاني لهذه الأمور. أما الأسلوب الذي نشاهده من قبل كلا الطرفين لا يترك مجالا للتفاؤل على الصعيد المستقبلي. والحديث المستمر عن محاولات ومحاولات حل، فهذا خداع للنفس وخداع للآخر. لا ينبغي أن يخدع الإسرائيليون أنفسهم أو أن يخدع العرب أنفسهم، ويستمروا في حلقة مفرغة لا فائدة منها سواء للجيل الحالي أو للجيل القادم.

س: فخامة الرئيس.. في الفترة الأخيرة كشفت الوثائق التي نشرها موقع ويكيليكس عن فن الازدواجية الدبلوماسية في قول شيء في العلن وعمل شيء مخالف في الخفاء، فما هي قراءتك لهذه الظاهرة التي فرضت نفسها على الإدارة الأمريكية والعديد من حكومات العالم؟

ج : بماذا جاءت ويكيليكس؟ أنا أقول ان ويكيليكس لم تكتشف شيئا ولا نحن من خلال ويكيليكس اكتشفنا شيئا جديدا. ما أكدته وثائق ويكيليكس هو أن تكون دبلوماسيا يعني ان تكون كذابا أو فنانا

في الكذب، كل ما تكون راقيا في خداع الناس و تمرر الأمور تعتبر دبلوماسيا. ويكيليكس كشفت حقيقة الدبلوماسية ولم تأت بشيء جديد، إنها عرت لنا حقيقة الدبلوماسية . وأن الدبلوماسية مجرد خداع. ويكيليكس تكون قد أثرت في الناس الذين كانوا يعتقدون بأن الدبلوماسية هي سحر وأسلوب لحل المشاكل، وبدءوا يفهموا ما هي الدبلوماسية بالمفهوم التقليدي.. إذن يجب أن يكون هناك فهم أو تفسير للدبلوماسية بالمعنى الصحيح. ففي الماضي كان البعض يتساءل عن مغزى هذا التصرف؟ وعن معنى هذه الخطوة؟ وهل هناك أجندة خفية، ولم يكن ذلك من باب التخمين الخالص والتحليل الصرف، بقدر ما كان استخلاص الدروس والعبر عن الوقائع والأحداث.، ولذا فلا غرابة إذا تم التوصل الى خلاصة مفادها ان العالم يسير في الاتجاه غير صحيح، وما يظهر هو خداع، وما تقوله القوى التي تدعي إنها ديمقراطية.. وتزعم إنها كذا وكذا ، بات اليوم مجرد ادعاءات مناقضة لأقوالها. فالحقيقة هي أن الدبلوماسية والكلام الذي كان يصاغ لتبرير مواقف.ولتغطية الكثير من الجرائم التي كانت ترتكب أصبحت الآن مكشوفة، والناس بدءوا يقولون والله فعلاً قناعتنا كانت في الاتجاه الصحيح. ويجب أن نفهم ونقرأ الأمور بحقيقتها وليس بالخداع الذي نسمعه والكذبة التي يروج لها. هذا خلق وعي كبير للناس لأن جرائم وفضائح كانت ترتكب بحق شعوب الآن غدت مكشوفة من خلال وثائق نفس القوى التي ارتكبت تلك الجرائم، هذا مما عكس معادلة الادعاءات والأكاذيب والحقائق والوقائع رأسا على عقب، وأضفى نكهة للقرن الواحد والعشرين غير النكهة التي كانت رائجة في زمن الحرب الباردة أو القرن العشرين. لقد أضحى مفهوم الناس مغايرا للمفاهيم التي كانت سائدة والتي جسدت مفهوم الدبلوماسية كفن الكذب والخداع، الآن وقد تغيرت الآية يجب أن نفهم الدبلوماسية بمفهوم جديد. الجانب الآخر هو.. نحن في القرن الحادي والعشرين زمن التكنولوجيا التي غيرت العديد من المسلمات فالمعركة لم تعد تخاض بالصواريخ والمليارات الدولارات، بقدر ما أمست مسألة معلومات وسبل فهمها وتحليلها، هذا مما جعل فرص المنافسة أفضل مما كانت عليه في الماضي. بمعنى ان الضعيف بإمكانه ان ينافس القوي فالمعركة هي معركة عقول الآن. قد يكون الإنسان جائعاً لكنه يتمتع برجاحة العقل. يمكن خوض المعركة بعقول إذا كانت ساحة المعركة هي ساحة العقول، فعندئذ ستكون الفرص متاحة للجميع وليس لذوي العضلات وإلامكانيات المادية وحسب. اليوم من يتعلم ومن يفهم ومن يستخدم الـ سايبر وور (الحرب الالكترونية) الآن الـ سايبر وور هو للعقلاء. فالمجال بات مفتوحا في وجه الإنسان العاقل الذي يعرف الرياضيات ويدرك كيف يبرمج وكيف يخترق ملفات سرية . ولقد بات الناس يتنبهون ، ولم يعد بالمقدور إخفاء الأسرار في صندوق وفي أي مكان، وقول شيء وعمل شيء مغاير. لم يعد العالم مثلما كان في السابق فالناس بدءوا يفهمون الأمور على حقيقتها وباتوا أكثر وعيا، وأمسوا يفكرون بأسلوب جديد وبعقلية جديدة، ويتفاءلون ويعملون في القرن الواحد والعشرين بشكل مختلف. لا تستطيع أي قوى أن تأتي بجيش وتمنع الناس من اكتشاف شيء، اليوم لا توجد حواجز، لا صواريخ ولا شيء آخر يستطيع الحيلولة دون يقدر هذه العملية.

ماذا سيحدث مثلا لو تمكن موقع ويكيليكس من نشر كل ما لديه من وثائق حول ألازمات المالية والبنوك..وتفاصيل التفاصيل المؤسسات المالية العالمية المسيطرة والمهيمنة والتي تستحوذ على إمكانيات وقدرات الآخرين ويكشف أسرارها وكيفية تعاملها مع الناس، ففي ذلك فائدة لكثير من الدول والشعوب حتى لا تقع فريسة لهذه العملية، فبيرنارد مادوف وغيره من الذين كانوا يتلاعبوا بالناس عن طريق الخداع والكذب كشفت عملية تحايلهم . قد يقضوا على ويكيليكس وجليان اسانج

وغيره من الناس العاملين في هذا المجال ،لكن الآن سيكون هناك أكثر من جليان اسانج، بل آلاف ما لم يكن عشرات الآلاف من العقول ستبرز وتوظف هذه الإمكانية لخدمة الإنسانية. ربما كان العلم والفهم في خدمة الكذابين والمخادعين والمحتالين لبعض الحين، ولكن اليوم تغيرت الآية . وأعود لنفس النقاط الآنفة السرد، وأقول ليس هناك شيء جديداً اكتشفناه عبر ويكيليكس. ربما يمكن الإشارة هنا إلى تفاصيل الوثائق المتعلقة برسائل بعثت بها السفارة الأمريكية في أسمرا، وما كانت تحتويه من معلومات يعتقد البعض كنا نجهلها، وإذا سئلت عن حقيقة عن ذلك، سأقول هذا ليس شيئاً جديداً بالنسبة لنا، سواء ما قيل وما يقال وما كان يقال بشكل مستور ومخفي فهو لم نكن نجهله ، إن هذه الوثائق تتحدث عن المؤامرات والأجندة الأمريكية وسلسلة الأحداث المختلقة لوضعنا في زاوية ضيقة. فإذا قرأت وثائق ويكيليكس ستكون كل الأمور واضحة وتوجد في ثناياها كل التفاصيل.

ويستخلص مما تقدم عرضه بأن من يعتقد أن هناك دبلوماسية وسياسة وغيرها من مصطلحات فهو مخطئ، وشخصياً أحياناً أتردد في استخدام مصطلح السياسة، لأن مصطلح الدبلوماسية والسياسة بالنسبة لي هو فن الكذب والخداع. كلما تتحدث بصراحة يقولون لك إنكم أغبياء. وإذا تحدثت مع أي طرف بصراحة كاملة وقلت له إن هذا صحيح وهذا غير صحيح، أو هذا ممكن وذاك غير ممكن، ينقلب عليك ليقول لك أنتم تعيشون في زمن الثورة وتتعاملون بعقلية النضال. دعني أكون صريحاً أكثر هناك ثمة قيم ومفاهيم لا تتغير، فالأسود يظل أسود، والأبيض يظل أبيض ولا يمكن تغيير الألوان تحت مبرر السياسة والدبلوماسية.فهذه المعلومات التي كشف عنها موقع ويكيليكس لها فوائد بالنسبة للشعوب التي لها قيم وتتمتع بالوعي مثل الشعب الإرتري، ويجب أن نتفحص أكثر ونفهم أكثر لما سيصدر في ويكيليكس ونستفيد منها في كثير من الأمور، فالقد جاءت لمصلحتنا ولمصلحة شعوب مظلومة مثلنا. إن ظاهرة ويكيليكس إيجابية جداً، ولذا فإن أصحاب المصالح الخاصة وقوى الهيمنة والاستحواذ مرتعبون جداً من هذه الظاهرة وذلك لأسباب معروفة. و من خلال قراءتنا لويكيليكس ودون مبالغة نقول إن هذا التطور كان يجب أن يأتي قبل عشر سنوات أو عشرين سنة، لكن للأسف التكنولوجيا لم تكن قد بلغت إلى المستوى الحالي . واليوم فإن هذا التطور بالنسبة للعالم وللتعامل بين البلدان والشعوب فيما بينها، يفسح مجالا يفتح ونافذة للنظر إلى المستقبل.

س: فخامة الرئيس انهار الاتحاد السوفيتي السابق وتراجع دور العملاق الأمريكي وبروز ملامح عمالقة جدد في آسيا وأمريكا اللاتينية، والسؤال هو: في أي مرفأ يا ترى سترسو سفينة العالم المتخبطة في كبد أمواج متلاطمة؟

ج: أولا.. عقارب الساعة لا يمكن أن تعود إلى الوراء.. يمكن أن تكون هناك تحليلات ولكني لا أريد الدخول في تخمينات وتحليلات ، واكتفي بالقول نحن بصدد بداية النهاية للإمبراطورية الأمريكية. هذه ليس مسألة عواطف أو ديماغوجية، بقدر ما هي خلاصة استقرائية لمسألة التحولات الاقتصادية والتنمية والتكنولوجيا. فأمريكا ظهرت كقوى عظمى بتطورها الصناعي، وتقدمها التكنولوجي وإبتكاراتها وأبحاثها العلمية في مختلف الحقول، وفي المقابل لقد أنهار الاتحاد السوفيتي. نتيجة حوادث تاريخية أفرزت الواقع الراهن أخذاً في الاعتبار الكثير من العوامل التي لا يمكن التطرق إليها بشكل منفصل في هذا المقام. واعتقد الكثير من الناس بأن انهيار الاتحاد

السوفيتي هو لمصلحة أمريكا، لكن العكس هو الصحيح. جاء إنهيار الاتحاد السوفيتي ليكشف ضعف العملاق الأمريكي. ومع مضي الوقت طرأ التحول التاريخي ، وغدت الصناعة تنتقل، والعالم بات يتغير ولم يعد كما كان في الماضي. فالصين أصبحت دولة صناعية وتملك اقتصاداً يأتي في المرتبة الثانية، الهند أيضاً وبصرف النظر عن تعداد سكانها فإن التنمية الاقتصادية التي تشهدها ستجعلها تبرز كقوة اقتصادية. ففي خلال نصف قرن، وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، برزت اليابان لاعتبارات معينة ولكن لن تستمر بنفس الزخم في الاقتصاد العالمي. وأوروبا بشكلها السابق لن تكون موجودة في الاقتصاد العالمي. و لا يفهم من ذلك بأن أوروبا ستنهار لكن ستكون هناك تحولات وديناميكية جديدة مغايرة لما كان موجوداً خلال العشرين عاماً الماضية. إن الحرب الباردة كانت طغت وغطت على الكثير من العيوب ونقاط الضعف في هذه البلدان، الآن أصبحت الأمور كلها مكشوفة. هل أمريكا ستستعيد كل القدرات الصناعية وتمنع الصين والهند وغيرها من بلدان من تنمية قدراتها الاقتصادية حتى تظل القوى العالمية الوحيدة؟ هل نظرية الأقطاب ستظل موجودة مع التحولات الاقتصادية؟ إنني أقول بأن المعالم أو الملامح أصبحت واضحة الآن، ولا يمكن إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، سواءٌ كان ذلك بإرادة أمريكا أو أوروبا أو غيرها. هناك قوانين ومعادلات جديدة قد ظهرت، ونفوذ كل هذه القوي التي تبرز الآن ستبدو واضحة بعد خمس أو عشر سنوات من الآن، هذا هو التطور الذي سيحدث في نظري، لأن الاقتصاد في نهاية المطاف هو اقتصاد إنتاج وتوزيع واستهلاك، وما حدث في هذه البلدان ومؤسساتها التي ظهرت خلال المائة عام الماضية تقريباً أو ما بعد القرن التاسع عشر، فقد بُنيت على اقتصاد المضاربات، أو ما يمكن تسميته اقتصاد الكازينوهات، إنها مؤسسات لا تنتج ولكنها تتلاعب بالأوراق والفقاعات، وقد وجدت هذه المؤسسات فرصتها لأن النظام العالمي والحرب الباردة قد غطت على الكثير من العيوب وأعطت الفرص لاقتصاد الكازينوهات والمضاربات لكي يتحكم في كل شيء. وفي نهاية المطاف برزت هذه الفقاعات على حقيقتها، ولا يمكن أن تستمر لأنها غير منتجة ، ليس هناك فورد أو كرايسلار أو جي أم أو غيرها لا يوجد تصنيع. ربما تستمر ألمانيا في عملية التصنيع وربما تغير أمريكا من نظرتها لإدارة اقتصادها وتعود إلى المبادئ الأساسية والثوابت التي تبني عليها تنمية الاقتصاد. لكني لا أتصور بأن أمريكا تستطيع منع الصين من التطور أو تمنع الهند من التطور، أو تمنع أوروبا من تغيير سلوكها أو معاملتها في إطار التحولات الاقتصادية الحادثة. بصورة عامة يمكن القول إن هذه هي بداية النهاية للإمبراطوريات التي شاهدناها أبان الحرب الباردة وبروز القطب الوحيد الذي كان يتصور كما يقول بعض الفلاسفة مثل هانتنغتونغ وفوكوياما وغيرهما، بأن عهد القطبين قد ولى وليس هناك سوى قطب واحد. وأن أمريكا ستبسط نفوذها لنصف قرن كامل في القرن الحادي والعشرين، وستصبح قوى بلا منافس، كنا نسمع كل ذلك بالأمس، وصدرت الكتب و اعتمدت سياسات بناءً على هذه النظرية البائدة وغير الفاعلة. كان ذلك محض خيال لدى الكثير من الصقور الذين كانوا يعتقدون بأن العالم أصبح ملكهم، ينفردون به ويفعلون ما يشاؤن. نحن اليوم ندخل مرحلة تاريخية جديدة ،ويجب أن نقرأ الأمور بموضوعية. إن المظاهر الأولية بشكلها العام تثبت بأن عالم اليوم الموجود تحت قيد المخاض، ليس كالعالم الذي ألفناه خلال القرن العشرين.

س: ختاما فخامة الرئيس هل يفهم من ذلك أن عهد الإيديولوجيات الرأسمالية والاشتراكية قد انتهي ونحن أمام صراع الديانات والحضارات؟ أم ماذا؟

ج: بعض الأحيان الحديث عن القوالب لا يسمح للإنسان دراسة الأمور بعقل مفتوح، ولذا أرى أهمية تجنب الحديث عن الرأسمالية والاشتراكية، لأنه إذا بدأنا نتحدث عن هذه القوالب لن نكون منفتحين بشكل مطلق، ولن تكون عقولنا مفتوحة لدراسة هذه المسألة سميها تقدمية أو اشتراكية أو غيرها ، ففي اعتقادي أنها مدرجة ضمن قوانين الطبيعة منذ القدم. فإذا عدنا برهة إلى الخلف نجد أن المجتمعات ومنذ أن بدأت تعيش في تجمعات خارج الغابات ظهرت القوانين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتحكم في هذه المجتمعات. وعلى ضوء ذلك لا يمكن للأقلية في أي مجتمع أن تتغلب على الأغلبية إلى ما لا نهاية، هذا هو قانون الطبيعة. فالاقتصاد يرتكز على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. وهذا قانون لا يتغير. هناك شيء اسمه العدالة الاجتماعية، إ ذا لم تكن هناك عدالة اجتماعية أو فلنسمها بايدولوجيا أو أفكار تقدمية لا تتبنى هذه القيم ، لن يكون هناك استقرار سواء كان على مستوى مجتمع صغير أو بلد كبير أو المحيط أو العالم. وإذا كان الصراع ناشئاً من سيطرة أقلية بسيطة على كل شيء وباسطة هيمنتها على الأغلبية، فإن قانون الطبيعة لا يسمح بذلك، سمي ذلك اشتراكية أو غيرها.ربما يتضمن الإنجيل أو القرآن حديثاً في هذا الجانب ، وربما معرفتي بالكتب المقدسة محدودة ، لكن المهم هو إن العدالة الاجتماعية هي القاعدة المحورية. قد تبرز إيديولوجية ما أو نظام سياسي لا يحترم العدالة الاجتماعية، ويفرض نفسه في مرحلة محدودة، من دون القدرة على الاستمرار والقبول به بأي شكل من الأشكال. ويمكن ألقول ببساطة ودون تعقيد إن الطبيعة لها قوانين، والطبيعة الإنسانية لها قيم، ومن يخرج من هذه القيم وتلك القوانين ويفرض نفسه على أنقاض قوانين الطبيعة فإن أجله محدود. وتأسيسا على ذلك أقول بأن الرأسمالية عمرها محدود. والرأسمالية بشكلها الراهن هي مجرد اقتصاد للمضاربات واقتصاد الكازينوهات، أما الرأسمالية الحقيقية ربما كان لها مواصفات وقوانين ولها وضعها الخاص في ظروف معينة، وفي ختام حديثي أقول أنه ليس هناك بديل لنظام سياسي يحقق العدالة الاجتماعية لكونها أساس الأساس.

س: فخامة الرئيس لم يبق لي في نهاية هذه المقابلة إلا أن أشكرك على هذا الحوار الذي سندشن به الموقع الاليكتروني لمركز الدراسات الإستراتيجة.

ج:.وبدوري أيضا اشكر موقع المركز الذي طرح الأسئلة والقضايا في محلها ووقتها، وآمل أن يكون مركز الدراسات الإستراتيجية من الأدوات والوسائل لتبادل ونشر الأفكار، وأتمنى له كل التوفيق.